نموذج التجربة الماليزية
فى استخدام الزكاة لإعادة توزيع الدخول ومكافحة الفقر
(دروس مستفادة للحالة المصرية)

أ.د/ نجوى سمك
قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

أ.م.د/ حسن عبيد
قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

محمد إبراهيم راشد
مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة بنى سويف

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الاستفادة من التجربة الماليزية فى استخدام الزكاة لمكافحة الفقر، حيث تمثل الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام. ونظراً لأن الفقر واتساع الفوارق الطبقية من المشكلات الهامة التى تؤرق الكثير من الدول بوجه عام، ومصر بوجه خاص، فقد بدأت بعض الدول الإسلامية ومنها ماليزيا، تنظر إلى الزكاة باعتبارها أداة هامة من أدوات السياسة المالية، وأحد أهم الآليات التى يمكن أن تسهم فى إعادة توزيع الدخول ومكافحة الفقر. ولذلك أولت ماليزيا اهتماماً ملحوظا بمؤسسات الزكاة، وبوجه خاص منذ بداية تسعينيات القرن الماضى، حيث شهدت تطوراً ملموساً فى أطرها التشريعية والمؤسسية، وكذلك فى آليات تحصيل وتوزيع الزكاة. كما انخفضت معدلات الفقر بها بشكل ملحوظ، فى حين ارتفعت معدلات الفقر فى مصر وازدادت الفوارق الطبقية، فى ظل عدم وجود بُنيان تشريعى ملزم، أو بُنيان مؤسسى حقيقى للزكاة.

الكلمات الدالة: الزكاة، الفقر، ماليزيا، مصر، إعادة توزيع الدخول.

Abstract

The study aims to benefit from the Malaysian experience in the use of zakat to alleviate poverty, where Zakat represents the third pillar of Islam. Because of poverty and the widening class differences of the important problems that plague many countries in general, and Egypt in particular, some Islamic countries have begun including Malaysia, to consider Zakat as an important tool of fiscal policy, and one of the main mechanisms that could contribute to re-distribution of income and alleviate poverty. Therefore Malaysia has paid considerable attention to zakat institutions, and in particular since the beginning of the nineties of last century, which witnessed a significant development in the legislative and institutional frameworks, as well as in the collection and distribution of Zakat mechanisms. Malaysia poverty rates also decreased significantly, while poverty rates have risen in Egypt and increased class differences, in the absence of a legislative structure binding, or real institutional structure for zakat.

Keywords: Zakat, poverty, Malaysia, Egypt, income redistribution.

مقدمة

تعتبر قضية إعادة توزيع الدخل والثروة ومكافحة الفقر من أهم القضايا التى تفرض نفسها على المجتمعات المعاصرة على اختلاف أيدولوجياتها وتوجهاتها. وأصبح تحقيق العدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً، وخاصةً بعد اتساع وتعاظم الفوارق الطبقية، حيث تقدر الأموال المطلوبة للقضاء على الفقر فى البلدان الإسلامية بنحو 216,5 مليار دولار **(الصاوى، 2011)** .

ومن مظاهر ارتفاع مستويات الفقر وعدم عدالة التوزيع على مستوى العالم، أن أكثر من خمس سكان العالم يعيش على أقل من واحد دولار يومياً. كما أن 40% من سكان العالم يعيشون على ما يتراوح بين دولار ودولارين يومياً، وذلك فى الوقت الذى يستحوذ فيه 20% من أغنى سكان العالم على نحو ثلاثة أرباع دخل العالم. فضلاً عن أن 40% من أفقر سكان العالم لا يحصلون إلا على نحو 1,5% من إجمالى الدخل العالمى **(يونس، 2011)**.

وتعتبر الزكاة أحد الآليات الهامة التى يمكن أن تسهم بشكل فعال فى خفض معدلات الفقر وإعادة توزيع الدخول مقارنةً بالضرائب إذا أُحسن استغلالها، نظراً لاتساع وعائها، ولكونها مورد يتجدد مع كل حول (**Sukmana and Kusuma, 2010**). ولا سيما فى ظل ما تعانيه مصر من ارتفاع مستويات الفقر وسوء توزيع الدخول، حيث بلغت نسبة الفقراء بين السكان وفقاً لمقياس الفقر القومى 26,3% (**http://data.worldbank.org**). فضلاً عن عدم وجود إطار مؤسسى أو تشريعى ملزم للزكاة بمصر مثلما هو الحال بماليزيا، والتى تتميز بثراء أُطرها التشريعية والمؤسسية، نظراً لاختلاف تلك الأُطر من ولاية لأخرى عبر ولاياتها الأربعة عشر.

وهذا ما دفع بنا لدراسة أحد التجارب الناجحة (التجربة الماليزية) فى استخدام الزكاة لمكافحة الفقر وإعادة توزيع الدخول، بغرض استلهام بعض الخبرات والدروس المستفادة لتعميمها أو تكييفها فى مواجهة الفقر وسوء التوزيع فى مصر، علاوة على

الوصول إلى المتطلبات والضوابط اللازمة لنجاح مؤسسة الزكاة فى أداء دورها فى ضوء التجارب الدولية السابقة بوجه عام.

مشكلة الدراسة

إن بروز قضية العدالة الاجتماعية بشدة على السطح فى الآونة الأخيرة، والدعوات الكثيرة التى تنادى بتحقيقها، لتقليل التفاوت الشاسع فى الدخول وإعادة توزيعها، فضلاً عن تنامى معدلات الفقر فى العالم بوجه عام، وفى مصر بوجه خاص، نتيجة العولمة وما صحبها من سياسات رأسمالية منحازة كامل الانحياز للأغنياء على حساب الفقراء. وإن اختلفت حدة تلك السياسات من دولة لدولة، ومن آونة لأخرى، مما يجعلنا نبحث عن تجربة فريدة ورائدة استطاعت تنويع آلياتها للحد من الفقر، بالاعتماد على أداة مالية هامة، أغفلتها كثير من الدول الإسلامية، ومنها مصر، ألا وهى الزكاة. والأخيرة بالفعل بحاجة ماسة لخفض عدد الفقراء لديها بالمقارنة بما وصلت إليه معدلات الفقر بماليزيا. ويمكن إبراز طبيعة المشكلة البحثية ومعالجتها من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما هى أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة كأداتين للسياسة المالية؟.
2. ما هى الأطر التشريعية والمؤسسية، والوضع الراهن لتحصيل وتوزيع الزكاة بماليزيا ومصر؟.
3. ما مدى كفاءة مؤسسات الزكاة الماليزية فى إعادة توزيع الدخول ومكافحة الفقر؟.
4. ما هو الوضع الراهن لمستويات الفقر بماليزيا؟ وكيف تم الوصول إليها؟.
5. ما هو الوضع الراهن لتوزيع الدخول ومستويات الفقر بمصر؟ وكيف يمكن التغلب عليها من خلال مؤسسة للزكاة فى ضوء التجربة الماليزية؟.

أهداف الدراسة

1. التعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة كأداتين للسياسة المالية.
2. التعرف على الأطر التشريعية والمؤسسية، والوضع الراهن لتحصيل وتوزيع الزكاة بماليزيا (باعتبارها تجربة رائدة) بالمقارنة بمصر، للتعرف على الإيجابيات وتعظيمها، وتلافى بعض السلبيات إن وُجدت، عند تطبيق هذه التجربة فى مصر.
3. إبراز دور ومدى كفاءة مؤسسات الزكاة الماليزية فى استهدافها للفقر وإعادة توزيع الدخول، والتعرف على أهم الآليات المستخدمة فى ذلك.
4. التعرف على المتطلبات اللازمة لتفعيل دور مؤسسة الزكاة فى مكافحة الفقر.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على المنهج التحليلى المقارن فى دراسة وتحليل الجوانب المختلفة للتجربة الماليزية فى الزكاة بالمقارنة بالحالة المصرية، من حيث أطرها التشريعية والمؤسسية، لاستخلاص ما توصلت إليه من جهود وآليات على مستوى التوزيع والتحصيل. علاوة على تحليل ومقارنة الأوضاع الراهنة لمستويات الفقر والدور الذى تقوم به (أو يمكن أن تقوم به) الزكاة فى إعادة توزيع الدخول ومكافحة الفقر فى مصر بالمقارنة بما حدث فى ماليزيا.

فروض الدراسة

1. وجود إطار تشريعى ملزم، وخصخصة واستقلال مؤسسة الزكاة يُسهم فى رفع الحصيلة.
2. وجود استراتيجية تنموية وآليات متنوعة للتوزيع (ما بين استهلاكى واستثمارى) يعكس كفاءة الإطار المؤسسى لمؤسسة الزكاة، ويزيد من فاعليتها فى خفض معدلات الفقر.

3. يُسهم الإنفاق الاستثمارى لبعض الموارد الزكوية فى تحقيق كفاية المستحقين بشكل دائم.

خطة الدراسة

سيتم تناول مشكلة الدراسة ومعالجتها من خلال ثلاثة أقسام أساسية، تشكل كافة أركان الدراسة، وهى كالتالى:

أولاً: الإطار النظرى للزكاة.

ثانياً: التجربة الماليزية فى الزكاة ومكافحة الفقر.

ثالثاً: الحالة المصرية بين طوعية الزكاة ومكافحة الفقر.

أولاً: الإطار النظرى للزكاة

سيركز هذا الجزء على بيان مفهوم الزكاة، وما تتضمنه من أبعاد اجتماعية مختلفة، كتوفير حد الكفاية وتقليل التفاوت الطبقى ومكافحة الفقر، وكذلك إيضاح دورها فى دعم التكافل الاجتماعى وإعادة توزيع الدخول. كما سيتم عرض وتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين خصائص الزكاة والضريبة باعتبارهما أداتان هامتان للسياسة المالية، وأهم متطلبات نجاح مؤسسة الزكاة.

1. مفهوم الزكاة

تعنى الزكاة فى اللغة الطهارة والنماء **(الرازى، بدون تاريخ)**. وتطلق فى عرف الفقهاء على أداء الحق الواجب فى المال، أو على الجزء المقدر من المال الذى فرضه الله حقاً للفقراء عند بلوغ المال للنصاب **(الزحيلى، 1985)**، وهى تعتبر ضريبة سنوية خاصة تفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة، كما أنها تنظيم اقتصادى واجتماعى يتولاه جهاز إدارى مستقل تشرف عليه الدولة **(القرضاوى، 1985)**.

فالزكاة هى الركن الثالث والأوسط من أركان الإسلام، وهى تشريع مالى ربانى لمواجهة خلل التوزيع فى المجتمع الإسلامى، لتصحيح الانحرافات الناتجة عن

التوزيع الأولى والتوزيع الوظيفى بفعل قوى السوق، سواء كانت انحرافات مقصودة أو عفوية **(العوضى، 1974)**. فهى أهم مورد مالى على الإطلاق، نظراً لاتصافها بالديمومة والتكرار، وأيضاً لمرونة وعائها فى حالة الأخذ بمبدأ الموسعين فى تحصيل الزكاة، لتشمل كل مال نامى **(القرضاوى، 2006)**.

2. الأبعاد الاجتماعية للزكاة

1.2 توفير حد الكفاية

ويقصد بحد الكفاية فى اللغة: كفاه مؤنته، يكفيه كفاية، كفاك الشىء، واكتفيت به واستكفيت الشىء فكفانيه **(الفيروز أبادى، 1996)**. فقد اهتمت الدولة الإسلامية منذ نشأتها بتوفير حد الكفاية، المتمثل فى إشباع الحاجات الأساسية التى لا تستقيم الحياة بدونها لجميع أفراد المجتمع، وتدرجت فى ذلك حسب الموارد المالية المتوفرة لديها، بدءً من الضروريات مروراً بالحاجيات وانتهاءً بالتحسينات، كالمأكل والمشرب والمسكن والملبس والدابة وغيرها، على أساس أن ذلك واجب على ولى الأمر والأغنياء معاً. وقد اختلف الفقهاء على مقدار حد الكفاية بحسب الحقب الزمنية والأحوال المعيشية من حيث الفقر والثراء أو الأقاليم التى عاشوا بها. وهو ما يشير إلى مرونة التشريع الإسلامى من ناحية، والإجماع على المبدأ فى حد ذاته من قبل الفقهاء من ناحية أخرى، استناداً على ما جاء من أدلة دامغة بالقرآن والسنة **(مشهور، 2005)**. وفى هذا الإطار تنقسم المذاهب الفقهية إلى اتجاهين أساسيين بالنسبة لمدة الكفاية:

- **الاتجاه الأول:** يشير إلى إعطاء المستحقين كفاية السنة، استناداً إلى أمرين: أولهما أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) ادخر لأهله قوت سنة، وثانيهما أن الزكاة تؤتى حصيلتها بشكل دورى كل سنة فى الغالب، وبالتالى ليس هناك أى مبرر لإعطاء المستحقين ما يزيد عن كفايتهم لسنة، وهذا وفقاً لرأى لمالكية والحنابلة.
- **الاتجاه الثانى:** يشير إلى إعطاء المستحقين كفاية العمر، بحيث يتم القضاء تماماً على سبب استحقاقه للزكاة، ويحوله من متلقى إلى معطى للزكاة،

وهذا وفقاً لما تبنته الشافعية **(القرضاوى، 2006)**، وذلك من خلال تمليكه لبعض الأدوات الإنتاجية.

كما أن هناك موارد أخرى غير الزكاة كالصدقات والكفارات والنذور والوقف وغيرها، يمكن أن تضاف للخزانة العامة للدولة لتسهم فى توفير حد الكفاية، ويقوم ولى الأمر بالاستعانة بهذه الموارد حال عجز أموال الزكاة عن توفير حد الكفاية للفقراء والمساكين. فإن عجزت أيضاً هذه الموارد، ولم يقُم أبناء المجتمع المسلم بكفاية فقرائهم من تلقاء أنفسهم، كما يوجبه التعاون والتراحم بين المسلمين، فإن على ولى الأمر فى الدولة الإسلامية أن يفرض فى أموال الأغنياء من التكاليف المالية (أو ما يمكن أن نسميه بالضرائب فى الوقت الراهن) ما يكفى لمعونة الفقراء ويفى بحاجاتهم الأساسية **(القرضاوى، 1980)**.

وبالتالى نستخلص مما سبق، أن توفير حد الكفاية عامةً مسئولية الدولة، وهو يشير مبدئياً إلى توفير الحد الأدنى من الحاجات الضرورية اللازمة لبقاء الفرد على قيد الحياة، على أن يتم الارتقاء بهذا الحد مروراً بالحاجيات ووصولاً إلى التحسينيات مع كل ارتفاع فى المستوى المعيشى العام للمجتمع، وبناءً على هذا المستوى المعيشى يتغير حد الكفاية ارتفاعاً أو انخفاضاً فى مدى معين، بحيث يكون قاع هذا المدى معلوم وهو الحاجات الضرورية، بينما سقفه غير معلوم، لارتباطه بالمتوسط المعيشى العام للمجتمع، والذى يتغير من فترة لفترة، ومن دولة لأخرى.

2.2 تعزيز التكافل الاجتماعى وإعادة توزيع الدخول والثروات

فمصارف الزكاة من شأنها إقامة التكافل الاجتماعي في المجتمع الصغير في القرية أو الحي أو المدينة، حيث أن الزكاة تنفق في البلد الذي جمعت فيه، كما أنها تهدف لإقامة التكافل الاجتماعي في مجتمع الدولة فى حال زيادة أموال الزكاة عن حاجات البلد الذي جمعت فيه، لتنقل إلى غيره من البلدان الأخرى **(الكفراوى، 2003)**.

فإن من أهم المبادئ التي يرتكز عليها الشرع الإسلامي هو مبدأ عدم السماح بتركز الثروة في يد فئة قليلة من الناس، وذلك يتجلى فى قوله تعالى "كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ" **(الحشر: من الآية 7)**، فعدم السماح بتركز الثروة في يد فئة من الناس لا يعني بأى حال من الأحوال تساوي الناس في الثروة، لأن ذلك قد يدفع الأفراد إلى الكسل وإلى عدم الرغبة في المخاطرة والاستثمار، فى ظل غياب الحافز، وهذا يعنى أن نظرة الإسلام إلى المال ذات طبيعة خاصة، فهو يراه وسيلة من وسائل الإعمار والاستخلاف، ولا يسمح له فى الوقت ذاته بأن يتحول إلى أداة للتجبر والطغيان **(قدى، 2003)**.

ويتحقق هدف التكافل الاجتماعى من خلال إعادة توزيع منظومة الدخول والثروات من الأغنياء إلى الفقراء عن طريق الزكاة، حيث أن المنفعة الحدية لوحدة النقود عند الأغنياء أقل منها عند الفقراء. ولما كانت الزكاة تتكرر سنوياً، فإنها بالتبعية تعد أداة دائمة ومنتظمة لإعادة توزيع الدخل والثروة. فضلاً عن شموليتها، حيث أنها تشمل رأس المال والدخل معاً، ولا تفريق بين الأشخاص الخاضعين والمستحقين لها، كما أنها تتسم بالعدالة المطلقة وباتساع قاعدة تطبيقها، مما يسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية **(يونس، 1422 هـ)**.

3.2 تقليل التفاوت الطبقى ومكافحة الفقر

فالزكاة هي المورد المالي والتشريع الأساسى الأول الذي يواجه به الإسلام اختلال التوزيع في الدخول بين أفراد المجتمع، فيعمل من خلاله على تضييق الفجوة بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة، وليس بغرض تحقيق التساوي في الدخول بين هؤلاء الأفراد، وذلك لأن الإسلام يقر التفاوت بين الناس في الرزق والمعاش، حيث يتفق مع طبيعة البشر وتفاوت قدراتهم ومواهبهم، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن يزداد الغني غنى والفقير فقراً، فتتسع الهوة بين الطرفين وتحدث الاختلالات الاقتصادية غير المحمودة، ولهذا نجد أن الإسلام يتدخل في تقريب الفجوة بين الطرفين من خلال الزكاة. فالتزام المسلمون بتأدية الزكاة المفروضة عليهم وغيرها من النفقات الأخرى، سوف يؤدي حتماً إلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما ينعكس إيجاباً فى اتجاه توفير حد

الكفاية، وهو ما يصُب مباشرةً فى الحد من أو القضاء على الفقر الذي يُعدّ آفة اجتماعية حاربها الإسلام منذ نشأته. ولذلك يجب على الدولة اتباع السياسات الاجتماعية والاقتصادية (بأدواتها المختلفة) التى من شأنها إحداث حالة من التوازن في مستوى معيشة أفراد المجتمع، بحيث لا يكون هناك تفاوت صارخ في مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع ككل. وليس معنى ذلك أن الإسلام يقر التفاوت المطلق في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، ولكن الإسلام يقر التفاوت المحتمل أو النسبى مادام كان مصدره العمل، ومتى كان في إطار المقاصد الشرعية **(يونس، 1422 هـ).** وتوجد العديد من الدراسات السابقة التى أبرزت وأثبتت الدور الهام الذى تقوم به الزكاة على مستوى مكافحة الفقر وإعادة توزيع الدخول، والتى يتمثل أهمها فيما يلى:

الدراسة الأولى: دراسة **Hudayati and Tohirin** عام 2010. أشارت هذه الدراسة إلى أهمية دور الزكاة فى تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخول، عن طريق تحويل جزء من أموال الأغنياء للفقراء لتقليل الفجوة بين كلتا الفئتين. كما أشارت إلى أن إدارة أموال الزكاة فى إطار مؤسسى يُعد أمر استراتيجى وفى غاية الأهمية. ويوجد منهجين فى التطبيق على المستوى الكلى بالنسبة لإدارة أموال الزكاة، هما تطبيق المركزية أو اللامركزية. فقد انصب تركيز هذه الدراسة على دراسة وتحليل كلا المنهجين للوصول للمنهج الأمثل. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أهمية التخلى عن اللامركزية فى إدارة أموال الزكاة فى ماليزيا وأندونيسيا، وهما الدولتين محل الدراسة، وتبنى منهج المركزية لخفض تكاليف إدارة مؤسسة الزكاة. فضلاً عن أن مؤسسة الزكاة ينبغى أن تدار باعتبارها جزء هام من أدوات السياسة المالية، نظراً لأهميتها فى مكافحة الفقر وزيادة رفاهية الفقراء وخفض معدلات الجريمة.

الدراسة الثانية: دراسة **Namazi** عام 2010. أشارت هذه الدراسة إلى أن إنشاء مؤسسة خاصة بالزكاة سوف يقلل من عدم العدالة بين المزكين من ناحية ومتلقى الزكاة من ناحية أخرى، فالدور الرئيس لبيت المال هو تحويل متلقى الزكاة إلى دافعين لها، من خلال المساعدات الزكوية، والتى ليس بالضرورة أن تكون فى شكل

نقدى، فهذه الزكوات النقدية ينبغى أن تستخدم فقط كحلول قصيرة الأجل، وبالتالى ينبغى استثمار أموال الزكاة فى عمل مشروعات وخلق فرص عمل لمستحقى الزكاة لتوفير حد الكفاية لهم طيلة عمرهم، شريطة قدرتهم على العمل والكسب، أى ينبغى النظر إلى الحلول الدائمة وليس المؤقتة.

الدراسة الثالثة: دراسة لـ **Sukmana and Kusuma** عام 2010. أشارت هذه الدراسة إلى أهمية دور الزكاة فى إعادة توزيع الدخول. كما أشارت إلى وجود أدلة دامغة من القرآن والسنة على ضرورة عدم تركيز الدخل أو الثروة فى أيدى فئة قليلة، وأنه ينبغى عدم تجاهل الزكاة ودورها فى الحد من مستويات الفقر فى ظل دوريتها. ولذلك أوصت هذه الدراسة بوضع السياسات اللازمة لتطوير وتحسين مؤسسة الزكاة وجعلها أكثر فاعلية، ووضع السياسات الكلية والتحفيزية والتنظيمية التى من شأنها الارتقاء بحصيلة الزكاة.

الدراسة الرابعة: تركز دراسة **Embong *et al*.** عام 2013 على توزيع الزكاة على مصرفى الفقراء والمساكين. وتشير الدراسة إلى أنه على الرغم مما وصلت إليه ماليزيا من خفض مستويات الفقر بشكل كبير من خلال تنامى وتضاعف حصيلة الزكاة، إلا أنها حتى الآن لم تتمكن من القضاء عليه. وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: انتشار البيروقراطية فى بعض الولايات، انخفاض نسب التوزيع الزكاة لتحصيلها، عدم دقة قاعدة البيانات التى تحصر المستحقين فى البعض الآخر.

الدراسة الخامسة: قامت دراسة **Saad and Abdullah** عام 2014 بفحص وتحليل طريقة توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية على مستوى الولايات الماليزية المختلفة. وقد أظهرت هذه الدراسة وجود فجوة بين التحصيل والتوزيع فى بعض الولايات، وإن اتسعت أو ضاقت هذه الفجوة من ولاية لأخرى. فكلما زادت نسبة التوزيع للتحصيل، كلما أعطى ذلك مؤشراً على كفاءة مؤسسة الزكاة. بالإضافة إلى أن الدراسة تُظهر تخصيص جزء كبير من حصيلة الزكاة فى بعض الولايات لمصرف فى سبيل الله، وهو ما لم ترضى عنه الدراسة، حيث ترى ضرورة تطبيق فقه الأولويات، من خلال تلبية احتياجات مصرفى الفقراء والمساكين أولاً، مع إعطاء

أهمية لعمل مشروعات إنتاجية لهم بالتنسيق مع الجهات الرسمية ذات الصلة، بما يُخرجهم من دائرة الفقر مدى الحياة.

تُبين الدراسات السابقة بوجه عام الدور الذى تقوم به مؤسسة الزكاة فى ماليزيا فى إعادة توزيع الدخول ومحاربة الفقر، وبناءً عليه سنقوم بدراسة التجربة الماليزية فى الزكاة بأبعادها المختلفة، حتى نستطيع الحكم على حجم الدور الذى تقوم به مؤسسات الزكاة الماليزية فى هذا الصدد، فى إطار ما تملُكه وما شهدته من تطورات فى أطرها التشريعية والمؤسسية، بغية الاستفادة منها فى بناء مؤسسة كفؤة للزكاة فى مصر، تكون قادرة على مواجهة الفقر والحد منه.

3. الدولة ودورها فى التطبيق الإلزامى للزكاة

يعتبر للدولة أو من ينوب عنها (باعتبارها ولى الأمر) دور أصيل فى تولى أمر الزكاة، وذلك فيما يتعلق بأمر جبايتها وصرفها. فقد ظل بيت مال الزكاة جزءاً أساسياً من بيت المال، ولكن مع بقائه مستقلاً عن الموارد الأخرى لبيت المال، وذلك لأن الزكاة لها مصارفها الخاصة المحددة شرعاً **(عماوى، 2010).**

وتوجد العديد من الأدلة الفقهية من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على وجوب تولى الدولة أمر جباية الزكاة، وإنفاق حصيلتها فى مصارفها الشرعية، إلى جانب بعض الأدلة العملية التى يفرضها الواقع.

ويمكن أن نسوق بعض الأدلة الفقهية التى تبرهن وتدعم ذلك، منها قوله تعالى "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا" **(سورة التوبة: من الآية 103)**، فلفظ "خُذْ" الوارد فى الآية الكريمة وإن كان خطاباً موجهاً للنبى عليه الصلاة والسلام، إلا أنه غير مختص وحده بل تشاركه فيه جميع الأمة ممثلة فى سلطتها العامة. وبناءً على هذه الآية قام أبو بكر الصديق بقتال مانعى الزكاة لإرغامهم على أدائها، وهو ما يثبت الصفة السيادية للدولة فى تحصيل الزكاة، حيث قال رضى الله عنه: "والله لو منعونى عقال بعير كانوا يؤدونه إلى سول الله لقاتلتهم على منعه" **(كاتب، 2008)**.

بالإضافة أيضاً فى قوله تعالى "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" **(سورة التوبة: 60)**، فهذه الآية تشير إلى دلالة واضحة بأن جمع وتفريق الزكاة يكون عن طريق العاملين عليها، وإلا ما كان خُصص لهم مصرف ضمن المصارف الثمانية، وهذا لن يكون إلا من خلال الدولة التى التى تُوكل أمر جمع الزكاة لهؤلاء العمال من خلال مؤسسة مستقلة، مما يتنافى مع اضطلاع الأفراد أنفسهم بإخراج الزكاة **(القرضاوى، 2006)**. كما توضح هذه الآية الكريمة المصارف التى خصها الله تعالى على سبيل الحصر بالحصول على أموال الزكاة.

ومن السنة النبوية المطهرة، نجد أن النبى عليه الصلاة والسلام كان يبعث السعاة لجباية الزكاة، ويتضح ذلك من أمره عليه الصلاة والسلام لمعاذ بن جبل عندما بعثه إلى اليمن لجباية أموالها العامة فقل له: "أخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم" **(صحيح البخارى، مج 3، ح 1496)**. مما يشير إلى أن جباية الزكاة يعتبر أحد الوظائف الرئيسة التى تضطلع بها الدولة الإسلامية، فضلاً عن أن شمول توزيع الزكاة على مصارفها المختلفة لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الدولة **(الشايجى، 2005)**.

أما أهم الأدلة العملية التى توجب على الدولة تولى أمر الزكاة، هو أن الزكاة فى مضمونها ليست إحساناً فردياً، بل هى تنظيم اجتماعى تشرف عليه الدولة ويتولاه جهاز إدارى مستقل **(القرضاوى، 1985)**، مما يحفظ كرامة الأفراد، ولاسيما المتعففين منهم. ولذلك لا بد وأن تتمسك الدولة فى حقها بجمع وتفريق الزكاة لكفالة حقوق هؤلاء، باعتبارها المسؤول الأول والأخير عنهم، كما يمكنها الموازنة بين المصارف الثمانية، وتقدير حاجة كل مصرف منها **(مراد، 2009)**. كما أن ترك أموال الزكاة مبعثرة ما بين الأفراد وآلاف الجمعيات الخيرية، يقلل من إمكانية استخدامها بشكل تنموى فى إطار خطة قومية للدولة للقضاء على الفقر، وتحقيق العدالة التوزيعية، ولكن اضطلاع الدولة بهذا الأمر يساعدها على رفع قدر لا بأس به

عن كاهل موازنتها العامة، من خلال ما يتم تحصيله من موارد الزكاة **(الصاوى، 2011)**، باعتبارها أحد الأدوات الهامة للسياسة المالية.

4. أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة

تُعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدى إجبارى بشكل نهائى يقوم به شخص معنوى عام بهدف تحقيق نفع عام **(يونس، 2014)**، أما الزكاة فقد سبق تعريفها، وهى فى حد ذاتها تعتبر ضريبة، والدولة الإسلامية (وفقاً للدراسة التى نحن بصددها) هى التى تقوم بتحصيل كلاً من الزكاة والضريبة. وتوجد العديد من أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة، من حيث خصائص وتكوين وهدف كل منهما. **وتتمثل أهم أوجه الشبه بينهما فيما يلى:**

- **من حيث الإجبار:** فكلٍ منهما يتم اقتطاعه بشكل جبرى، فالزكاة فريضة إجبارية من حيث جهة التحصيل (فى حال التطبيق الإلزامى للزكاة)، وكذلك الحال بالنسبة للضريبة فهى تُفرض قسرياً، وفيها معنى الإلزام بالدفع.
- **من حيث النفع المباشر:** الزكاة لا يدفعها المسلم مقابل نفع خاص مباشر (في الدنيا) بل يدفعها امتثالاً لأمر الله، ولتحقيق التكافل بين المسلمين بصرف النظر عن النفع المباشر. وكذلك الحال بالنسبة للضريبة، حيث ينعدم فيها النفع الخاص المباشر لدافع الضريبة الذي يدفعها امتثالاً لأمر الدولة وتنفيذاً للقانون **(عماوى، 2010)**.
- **من حيث المقدرة التكليفية للممول:** تراعى كل من الزكاة والضريبة قدرة الممول على الدفع، فالزكاة تشترط نصاباً معين لدفع الزكاة فى حالة تجاوز هذا النصاب، فهى تراعى امتلاك المسلم لاحتياجاته الأساسية، وإخراج الزكاة عن ما يفيض عن ذلك شريطة الاعتدال فى الإنفاق. كذلك بعض الضرائب تسمح بوجود حد للإعفاءات يُناظر الأعباء الاجتماعية للممول (وإن كانت حدود الإعفاء غائبة تماماً فى الضرائب غير المباشرة خاصة فى حالة استهدافها لقطاع عريض من مستهلكى السلع الأساسية).

- **من حيث نهائيتهما**: تتسم الزكاة والضريبة بأنهما نهائيتان، أى أنهما لا يُستردان، ولا يجوز المطالبة باستردادهما، حتى إذا لم يحققا الصالح المنشود منهما.
- **من حيث الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية**: فبالإضافة إلى اشتراكهما فى تحقيق الهدف المالى، حيث تستخدم الإيرادات الضريبية فى تغطية النفقات العامة للدولة، بينما تستخدم الإيرادات الزكوية فى الإنفاق على مصارف الزكاة المحددة شرعاً، وفى مقدمتها توفير حد الكفاية للفقراء والمساكين، فهما يشتركان أيضاً فى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية أخرى كتحفيز الاستثمار (للحد من البطالة)، وإعادة توزيع الدخول والثروات بغية الوصول للعدالة الاجتماعية **(حسونة، 2009).**

أما أهم أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة فتتمثل فى الآتى:

- **من حيث مصدر التشريع واليقين**: مصدر التشريع في الزكاة الله سبحانه وتعالى، وفي الضريبة هو الدولة، فقد فرضت الزكاة بمقتضى نصوص قرآنية وأحاديث نبوية، وبالتالى عنصر اليقين فيها واضح، لاتسامها بالثبات والاستقرار. أما تشريع الدولة فيما يخص الضرائب غير ثابت، وبالتالى لا يتوافر فيه قاعدة اليقين إلى حد كبير، خاصة مع كثرة حدوث التغير فى النظام السياسى وفلسفته فى الحكم، مما يلقى بظلاله على هيكل النظام الضريبى بأكمله **(حسونة، 2009) (القرضاوى، 2006).**
- **من حيث العمومية:** تتسم أحكام الزكاة بعموميتها وشمولها وقدرتها على تحقيق العدالة بين الأفراد لأنها لا تستثنى أحد من المتشابهين فى المركز المالى من دفع الزكاة، على العكس من أحكام الضريبة، والتي تعتريها الكثير من الإعفاءات لأسباب متعددة قد تكون سياسية واقتصادية أو غير ذلك، مما يخل بمبدأ المساواة بين الأفراد **(الأبجى، 2006).**
- **من حيث تخصيص الإيرادات:** لقد أخذ الشارع الإسلامي بقاعدة تخصيص الإيرادات مخالفًا بذلك القاعدة ذات الأهمية الكبرى فى التشريعات الضريبية،

وذلك فى تحديده لمستحقى الزكاة على سبيل الحصر (مصارف الزكاة). ومن حيث المكان، فإن إيرادات الزكاة المجباة في بلد معين تخصص للإنفاق على مستحقيها في هذا البلد، إذ تؤخذ من أغنياء كل بلد لترد على فقرائه **(عماوى، 2010)**، وذلك على العكس من الضريبة التي لا يجوز تخصيص إيراداتها بأى شكلٍ كان **(العوضى، 2006)**.

- **من حيث العدالة:** تهدف الزكاة إلى تحقيق العدالة المطلقة وهي العدالة التي تساوي بين المكلفين بها مساواة حقيقية، بحيث تأخذ فى الاعتبار كل تفاصيل وظروف المكلفين من شخصية واجتماعية واقتصادية وغيرها، فضلاً عن مراعاتها لظروف الأصناف المستحقة لها. أما الضريبة فهي تهدف لتحقيق العدالة ولكنها لا تستطيع سوى الوصول إلى العدالة النسبية، والتى تتحقق من خلالها المساواة النظرية فحسب، حيث أنها لا تراعي سوى بعض ظروف المكلفين بها دون بعضها الآخر **(الدخيل والجبورى، 2011)**.
- **من حيث دورها فى إعادة توزيع الدخل القومى:** تستطيع الزكاة أن تلعب دوراً محورياً فى إعادة توزيع الدخل القومى، حيث أن أثرها يفوق كثيراً أثر أى ضريبة تناظرها، وذلك لعدة أسباب منها: أن العبء الفعلى للزكاة يقع على كاهل الفئات الغنية، حيث أنها لا يمكن نقل عبئها مثلما هو الحال فى بعض أنواع الضرائب **(أبوالفتوح، 2008)**، وفى نفس الوقت تذهب غالبية حصيلتها إلى الفقراء، وذلك على عكس الضريبة، والتى قد تُعفى منها بعض الأوعية الادخارية أو المشروعات الاستثمارية بصفة مؤقتة أو دائمة، وهذا ما يعطى الزكاة قاعدة أوسع فى فرضها، وكذلك تأثيراً أعمق فى إعادة توزيع الدخل القومى **(كاتب، 2008)**.

ومن خلال العرض السابق لعلاقة الدولة بالزكاة ومقارنتها بالضريبة، يتضح أهمية ووجوب اضطلاع الدولة بالتطبيق الإلزامى للزكاة، ويُحتم ذلك ما تم سرده من أدلة فقهية (من القرآن والسنة)، ودواعى عملية، حيث تمثل الزكاة مورد مالى هام، قادر على حل جزء كبير من معضلة ارتفاع كلاً من معدلات الفقر وعجز الموازنة

فى الكثير من الأقطار الإسلامية. كما أن قيام الدولة بدور الوسيط بين الأغنياء وذوى الحاجة فى جمع الزكاة وصرفها، يحفظ كرامة الفقير من ناحية، ومن ناحية أخرى، يضمن إخراج الأغنياء لزكاة أموالهم، ولا يُترك الأمر لأهوائهم. فضلاً عن وجود العديد من أوجه الشبه والاختلاف بين الزكاة والضريبة، والتى تبين تفوق الزكاة عموماً على الضريبة فى بعض الخصائص والأهداف كأداة هامة من أدوات السياسة المالية، ولا سيما فيما يتعلق بقدرتها على إعادة توزيع الدخل القومى، إلا أنه يمكن اعتبارهما آليتان مكملتان لبعضهما البعض. ولا يقلل ذلك من شأن الضرائب التى تضطر الدولة للجوء إليها لتغطية نفقاتها المتزايدة، ولكن يجب ألا يكون ذلك على حساب إغفال تطبيق فريضة الزكاة.

ثانياً: التجربة الماليزية فى الزكاة ومكافحة الفقر

سيتم من خلال هذا الجزء تناول كافة أبعاد التجربة الماليزية فى الزكاة ومكافحة الفقر، حتى يمكن الوقوف على نقاط القوة والضعف، بالمقارنة بالحالة المصرية. وقد وقع الاختيار على التجربة الماليزية من بين عدة تجارب إلزامية للزكاة تم الاطلاع عليها (كالتجربة السعودية والسودانية والباكستانية وغيرها)، نظراً لثرائها وعراقتها ورصانتها على المستويين التشريعى والمؤسسى، علاوة على ما شهدته هذه التجربة من تنوع وتطور فى آليات التحصيل والتوزيع، ولا سيما فى العقدين الأخيرين.

1.2 البنية التشريعية للزكاة بماليزيا

1.1.2 ملامح التطور التاريخى للبنية التشريعية للزكاة

تعد ماليزيا من الدول السباقة في مجال وجود تشريع منظم لجمع الزكاة وتوزيعها، حيث تخول مواد القانون لمؤسسة الزكاة صلاحية جمع أنواع معينة من الزكاة. وإن كان الوضع القانوني لا يمثل شأنًا مركزياً، ولكنه يخضع لطبيعة الدستور في ماليزيا، حيث أن كل ولاية لها دستور خاص بها. فهناك أمور من اختصاص الحكومة الفيدرالية، وأمور أخرى تختص بها الولايات الأربعة عشر،

فالدستور ينص على تبعية بعض الأمور الدينية، ومنها الزكاة لقضاء الولايات **(Paizin, 2014)**.

فقد بدأ الاهتمام بأمر الزكاة فى ماليزيا وإصدار العديد من التشريعات المنظمة لعملها منذ خمسينيات القرن الماضى، حيث صدرت قوانين الزكاة لولايات مثل Kedah، Johor وPerak فى أعوام 1955، 1957 و1965 على التوالى **(إبراهيم، 1990)**. كما تم فيما بعد تأسيس بيت الزكاة والمال عام 1980، وقد وُضع تحت سلطة الحكومات المحلية لولايات ماليزيا البالغ عددها 14 ولاية. وفيما بعد صدر القانون الفيدرالى عام 1986، والذى يقضى بتطبيق الزكاة بشكل شامل على مختلف الولايات **(العمر، 1990)**.

2.1.2 الموقف التشريعى من الأموال الخاضعة للزكاة

اختلفت التشريعات بين غالبية الولايات الماليزية وبعضها البعض فى تحديدها للأموال الخاضعة للزكاة، وخاصةً قبل التسعينيات. فمنها فى الغالب من اقتصر على جباية مصدر واحد أو اثنين فقط هما زكاتى الأرز والفطر، وذلك باعتبار أن الأخير المحصول الأكثر زراعة فى ماليزيا، وباعتبار أيضاً هذين المصدرين من الأموال الظاهرة، ومنها من توسع ليضم زكاة النقود والماشية والمعادن وعروض التجارة **(الصاوى، 2011)**. وقد قامت إلى جانب ذلك بعض الولايات الأخرى مثل Selangor وPersekutuan بجباية زكاتى عروض التجارة والنقود منذ خمسينيات القرن الماضى **(إبراهيم، 1990)**.

كما صدرت بعض التشريعات التى تفرض الزكاة على ذوى الرواتب وعلى دخول أصحاب المهن الحرة. وكان لولايتى Selangor وPerlis السبق فى التطبيق، لتلحق بهم بعد ذلك الولايات الأخرى **(غزالى وآخرون، 1990)**. وذلك بناءً على فتوى صدرت عام 2001، استناداً على أمرين أولهما: أنه إذا كان على صغار المزارعين دفع الزكاة على منتجاتهم، فمن باب أولى أن يدفعها أولئك الذين يتقاضون رواتب مرتفعة وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، وثانيهما: أن عمر بن الخطاب ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهما كانا يقتطعان الزكاة من رواتب

الجند بنسبة 2,5% قبل حصولهم عليها، أى أنهم كانوا يتبعون أسلوب الحجز من المنبع **(Mohsin, *et al*., 2011)**.

3.1.2 الموقف التشريعى من إلزامية دفع الزكاة

لم تخلُ التشريعات المنظمة للزكاة فى ماليزيا على مستوى ولاياتها المختلفة من النص على إلزامية دفع الزكاة، باعتبارها فريضة لا يمكن إسقاطها، فضلاً عن حق الفقراء والمساكين فى هذه الأموال. ويكمن دور الدولة هنا فى إيصال هذه الحقوق إلى أصحابها، وذلك من خلال إدارة الزكاة التى تقوم بتحصيل هذه الزكوات ممن تجب عليهم، وقيامها بإصدار التشريعات التى تردع المتخلفين عن دفعها أو من يفكر فى التهرب من أدائها.

وفى هذا الصدد، تعتبر قوانين الزكاة فى ماليزيا من أكثر القوانين تفصيلاً بشأن العقوبات المتعلقة بأمر تحصيل الزكاة، وإن اختلفت هذه القوانين من ولاية لأخرى، ولكنها بوجهٍ عام تشير إلى أن الزكاة تؤخذ ممن منعها قهراً، ويتم تحصيلها عن طريق الحجز الإدارى، ويكون لدين الزكاة امتياز على جميع الديون، حيث يجعلها القانون فى مرتبة الديون الحكومية، كما قد يعاقب مانع الزكاة فى بعض الولايات بغرامة تعادل ثلاثة أضعاف قيمة الزكاة، فضلاً على إنزال العقوبة على كل من يشارك فى تضليل مؤسسة الزكاة، بحيث تؤدى إلى قبول إقرارات غير صحيحة. **(العمر، 1990) (إبراهيم، 1990)**. وبشكل عام فإن الحد الأدنى والأقصى للغرامة هما 10 دولارات و300 دولار على التوالى، بينما الحد الأدنى والأقصى للحبس هو 7 أيام و6 شهور على التوالى **(غزالى وآخرون، 1990)**.

4.1.2 الحوافز التشريعية لأداء الزكاة

لم يقتصر الإطار التشريعى للزكاة فى ماليزيا على العقوبات فقط لضمان أداء الزكاة، ولكنه اشتمل على بعض الحوافز التشريعية لتشجيع الأفراد والشركات على السواء، على أداء هذه الفريضة الدينية والالتزام بها. فقد أتاح القانون الماليزى حصول الأفراد والشركات على خصم ضريبى جراء دفعهم للزكاة إلى الجهات

الرسمية، على أن يحتفظ الممول بأصل الإيصالات المدفوعة تحسباً لأى مراجعات مستقبلية:

- **بالنسبة للأفراد**: أشارت المادة 3 من القانون رقم 6 لضريبة الدخل إلى خصم أى مبلغ يدفعه الفرد كزكاة للجهات الرسمية المختصة من مقدار الضريبة المقررة على الممول، سواء كانت زكاة مال أو زكاة فطر، وذلك فى حال أن يكون مقدار الزكاة المدفوع أقل من مقدار الضرائب المقررة. وقد تم تفعيل هذا الخصم الضريبى للأفراد بدءً من عام 1978.
- **بالنسبة للشركات الخارجية:** فقد مكنت المادة 44 من القانون رقم 11 هذه الشركات من الحصول على خصم ضريبى يُعادل مدفوعاتها الزكوية لإدارة الزكاة، شريطة ألا يتجاوز هذا الخصم 3% من صافى أرباحها أو 20 ألف رنجيت ماليزى كحد أقصى. وقد دخل هذا التشريع حيز التنفيذ مع الإقرار الضريبى لعام 2004.
- **بالنسبة للشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة**: وهى التى سمحت لها الحكومة بالحصول على خصم ضريبى يُعادل مدفوعاتها الزكوية لإدارة الزكاة، شريطة ألا يتجاوز هذا الخصم لـ 2,5% من إجمالى دخلها، وذلك بدءً من عام 2005 للأولى و2012 للثانية.
- **بالنسبة للتعاونيات:** تُعامل التعاونيات بالمثل كالشركات المساهمة بالنسبة للخصم الضريبى، والتى ينبغى ألا يتجاوز 2,5% من إجمالى دخلها، تحقيقاً لمبدأ المعاملة الضريبية العادلة، وهو ما تم تفعيله بدءً من عام 2007 **(Othman, 2013)**.

2.2 البنية المؤسسية للزكاة بماليزيا

1.2.2 طبيعة الإطار المؤسسى للزكاة

شهدت ماليزيا مع مطلع التسعينيات نهضة اقتصادية وقلة نوعية، كان لها انعكاسها على تطوير مؤسسات الزكاة وحدوث تحول جذرى بها، وذلك تحديداً عام 1991، حيث تم إنشاء مجلس الشؤون الإسلامية للولاية (State Islamic Religious Council (SIRC) (ويحدد هذا المجلس النواحى التى تتصل بالإسلام والعادات الملايوية بما فى ذلك إدارة الزكاة، وكانت أول ولاية تقوم بإنشاء هذا المجلس هى ولاية Kelantan)، للإشراف الكامل على جمع الزكاة وتوزيعها **(wahid and Abdul Kader, 2010)**، ووضع السياسات العامة التى تحكم عمل مؤسسة الزكاة، والجديد أنه تمت إدارة هذه المؤسسة فى ضوء القواعد الإدارية للشركات، وذلك فى ظل قواعد الحوكمة التى تطبق على جميع الشركات **(Said, 2012)**.

ويوجد 13 مجلس للشؤون الإسلامية (مجلس فى كل ولاية)، ومجلس أخير للإقليم الفيدرالى (W. Persekutuan). فقد تم خصخصة بعض الكيانات القائمة على أمر الزكاة، لتصبح كيان جديد يقوم بجمع كافة أشكال الزكاة بانتظام وحرفية **(Md Razak *et al*., 2013)**، وهو ما يمثل بُعد جديد فى إدارة الزكاة، من خلال مأسسة هذا الكيان، والذى يتمثل فى إسناد هذا الشأن لشركات خاصة فى العديد من الولايات، لتعمل تحت مظلة مجالس الشؤون الإسلامية للولايات (وأُطلق على كل شركة من هذه الشركات فى كل ولاية اسم تجارى لتتميز به ألا وهو مركز جمع الزكاة)، منها Pusat Urus Zakat Pulau Penang وLembaga Zakat Selangor عام 1994، Pusat Kupitan Zakat Pahang عام 1995، Pusat Zakat Negeri Sembilan عام 1998 وPusat Zakat Melaka عام 2001، إلا أن ولاية Kedah تتمتع بوضع مستقل عن مجلس الشؤون الإسلامية (**Ab Rahman *et al*., 2012**).

2.2.2 آلية عمل إدارة الزكاة

أ. الإطار العام لعمل إدارة الزكاة

لا يوجد نمط واحد إدارى محدد يحكم إدارة الزكاة بماليزيا، ولكن توجد أنماط متعددة تُمارس من خلال مجالس الشؤون الإسلامية بالولايات المختلفة، وهى الجهة التابعة لحاكم الولاية، حيث تقوم الشركات الخاصة ببعض الولايات بالتحصيل وقيام الحكومة (ممثلة فى مجلس الشؤون الإسلامية للولاية) بالتوزيع منها ولايتى Pahang وMelaka (خصخصة جمع الزكاة فقط)، أو قيام الشركات بالتحصيل والتوزيع كما هو الحال فى ولايات Selangor وPenang (خصخصة الجمع والتوزيع معاً)، أو قيام مجالس الشؤون الإسلامية نفسها بالتحصيل والتوزيع لأموال الزكاة فى عدة ولايات منها Kelantan، Perak وSarawaka **(Hudayati and Tohirin, 2010).**

وتسعى الشركات القائمة على الزكاة فى ماليزيا إلى التواصل المستمر مع المزكين، من خلال القيام بعمل الدعاية المكثفة والمتنوعة لتوعية الأفراد وحثهم على دفع الزكاة، وتعريفهم بكيفية الدفع، وتوضيح المقدار المستحق عليهم حسب وعاء الزكاة، مع الحرص على اتباع مبدأ الشفافية التامة فى التحصيل والتوزيع، وذلك لتدعيم أواصر الثقة من قبل الأفراد فى هذه الشركات، مما ينعكس إيجاباً على زيادة الحصيلة، حيث أن دخل الشركة دالة فى حصيلة الزكاة، من خلال سهم العاملين عليها، والذى ينبغى ألا يتجاوز 12,5%. وقد انعكست سياسة تلك الشركات وجهدها على زيادة حصيلة الزكاة بمقدار 209% فى الفترة بين عامى 2001 و2006 **(الصاوى، 2011).**

ب. أهم مصادر حصيلة الزكاة (وعاء الزكاة)

تتمثل أهم مصادر حصيلة الزكاة فى ماليزيا فى ظل الأخذ بمبدأ الموسعين فيما يتعلق بوعاء الزكاة فى الآتى:

- زكاة الفطر والزروع (وبخاصة محصول الأرز).

- زكاة الأنشطة التجارية **(غزالى وآخرون، 1990)**.
- زكاة الذهب الفضة والماشية.
- زكاة المعادن والمدخرات.
- زكاة الأسهم وصناديق المعاشات والرواتب **(Paizin, 2014)**.

3.2.2 آليات تحصيل الزكاة

أ. مراحل تحصيل الزكاة

تضمنت قوانين ولوائح الزكاة عامةً فى الولايات الماليزية مجموعة من الإجراءات التى تُتبع عادةً فى جباية الضرائب فى مختلف الدول الحديثة، وذلك على عدة مراحل تتمثل فى: مرحلة تقديم الإقرارات، تليها مرحلة الحصر، ثم الفحص والربط، الاعتراض، وأخيراً مرحلة التحصيل.

وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن إجراءات معينة، وعلى العاملين فى إدارة الزكاة على اختلاف مواقعهم، إتباع الإجراءات الموكولة إليهم لتنفيذ الجباية على النحو المطلوب، حتى لا يتعرضوا لأى عقوبات فى حال ثبوت تساهلهم أو تخاذلهم فى أداء مهامهم **(إبراهيم، 1990)**.

ب. أساليب تحصيل الزكاة

توجد العديد من الأساليب والقنوات التى تستخدم فى تحصيل الزكاة، والتى تتمثل أهمها فى الآتى:

- التحصيل من قبل عاملى الزكاة.
- التحصيل من خلال مكاتب وإدارات مجلس الشؤون الإسلامية فى الولاية.
- التحصيل من خلال الخصم من الراتب بواسطة أرباب الأعمال، وهو ما يسمى بالحجز من المنبع، والذى تتبعه إدارة الإيرادات الداخلية فى تحصيلها للضرائب على الرواتب **(غزالى وآخرون، 1990)**.

- التحصيل عن طريق الدفع الإلكترونى من خلال الموقع الإلكترونى لمؤسسة الزكاة، وذلك تيسيراً على المواطنين ولتحفيزهم على الدفع، والاستفادة من التطور التكنولوجى الحادث **(Md Razak *et al*., 2013)**.
- الدفع عن طريق المكاتب البنكية ومكاتب البريد، أو من خلال الحوالات البريدية، أو من خلال ماكينات الـ ATM **(Yusoff and Densumite, 2012)**.

ج. السياسات المتبعة لزيادة الحصيلة وأهم التحديات

اختلف الأمر بعد التسعينيات عما قبلها، من حيث الزيادة الملحوظة فى إيرادات الزكاة، بغرض إعادة توزيع الدخول، وتوفير حصيلة مناسبة وقاردة على مكافحة الفقر وإقرار العدالة الاجتماعية. وهو ما يمكن إرجاعه لبعض الأسباب أو لبعض السياسات الجديدة الهادفة إلى زيادة الحصيلة، والتى يتمثل أهمها فيما يلى:

- التحول الإدارى فى طريقة تحصيل الزكاة، من حيث إسناد الأمر لشركات خاصة، تعمل بأساليب إدارية بعيدة عن البيروقراطية الحكومية، مما يحفز على الإبداع والابتكار. كما أنها تطبق مبادئ الحوكمة التى تنطوى على الإفصاح والشفافية والمحاسبة والمسئولية.
- قيام الشركات بتقديم هيكل خدمات يهتم بالرفاهية التى تضمن مستقبل العاملين بهذه الشركات، وتوظيف كوادر ذات خبرة فى مجالات متنوعة منها الدراسات الإسلامية، التمويل، التسويق، إدارة الأعمال، الاقتصاد، العلاقات العامة، تقنية المعلومات. وعدم الاقتصار فقط على العالمين بالشريعة.
- استخدام أجهزة الحاسب الآلى والتقنية الحديثة فى جميع معاملات الزكاة **(Md Razak *et al*., 2013)**.

- قيام الشركات القائمة على الزكاة فى ماليزيا بعمل الدعايا المكثفة لتوعية الأفراد وتشجيعهم على دفع الزكاة، وكيفية دفعها وتوضيح مقدار الزكاة المستحقة عليهم حسب وعاء الزكاة، واتباع مبدأ الشفافية التامة فى التحصيل والتوزيع.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وخفض تكاليف التحصيل فى جباية الزكاة، من خلال تقديم الإقْرارات الزكوية (اتباع نظام التقييم الذاتى) **(الصاوى، 2011).**
- خفض الأعباء الضريبية بمقدار الزكاة المدفوعة (تطبيق الخصم الضريبى) **(wahid and Abdul Kader, 2010).**
- فتح باب الاجتهاد للعديد من التطبيقات المعاصرة كالزكاة على الرواتب، والتى تخصم من الضرائب المدفوعة، مما انعكس إيجاباً على زيادة الحصيلة، وهو ما شجع الكثيرين على دفع الزكاة شهرياً بهذه الطريقة.
- تزايد النشاط الدعوى لمؤسسات الزكاة، وكذلك تنويع وتكثيف الحملات الدعائية، التى تهدف إلى حث الأفراد على توجيه زكاتهم لمؤسسة الزكاة **(Paizin, 2014).**

وعلى الرغم من هذا التوسع والتطور فى أساليب التحصيل، إلا أنه توجد بعض التحديات التى تبحث عن حلول، منها:

- الاختلافات الفقهية والمذهبية، ولا سيما بين الحنفية والشافعية، من حيث دفع الزكاة نقداً أو عيناً. فهؤلاء المؤمنون بالمذهب الشافعى لا يدفعون زكاتهم لمؤسسة الزكاة لأنها نادراً ما تحصلها عيناً (**Ab Rahman *et al*., 2012**).
- عدم ثقة البعض بأن حصيلة الزكاة تذهب بالفعل لمستحقيها (**Noor *et al*., 2015).**

4.2.2 آليات توزيع الزكاة وأهم التحديات

أ. الموقف العام من توزيع الزكاة على مصارفها المختلفة

تحرص بعض مؤسسات الزكاة فى ماليزيا على تغطية جميع الأصناف الثمانية من حصيلة الزكاة، بحيث تسوى بقدر ما بين الأصناف الثمانية فى الصرف، وإن كانت بعض الولايات تعطى الأولوية لبعض المصارف دون غيرها، مثل مصرف فى سبيل الله، ومصرفى الفقراء والمساكين استناداً لفقه الأولويات، للقضاء على عوز هؤلاء (**Embong *et al*., 2013**).

ب. الآليات الإجرائية لصرف الزكاة لطالبيها

توجد العديد من الآليات والإجراءات المتبعة لضمان عدالة توزيع أموال الزكاة على مستحقيها، حيث يتم الصرف من خلال المرور بعدة خطوات أو مراحل، منها:

- استلام استمارات طالبى الزكاة، سواء بشكل يدوى (من خلال مكاتب الزكاة أو من خلال بعض المساجد) أو إلكترونى من خلال موقع مؤسسة الزكاة.
- فحص استمارات الزكاة وإجراء التحريات اللازمة بشكل جيد لتحديد المستحقين.
- صرف منحة عاجلة لمرة واحدة بشكل مؤقت وفقاً للائحة الخاصة بكل ولاية، لمن هم فى حاجة ماسة إلى المساعدة، وفقاً لتقدير المسئول عن الصرف، لحين البت فى قرار صرف معونة دائمة، وهو الأمر الذى قد يستغرق عام كامل.
- تحديد المستحقين للزكاة ومقدار الاستحقاق (كلما زاد الاعتماد على أجهزة الحاسب وتقنية المعلومات، كلما كانت هناك سرعة فى اتخاذ القرار).

- اتخاذ قرار الصرف من جانب مؤسسة الزكاة، وذلك من خلال الجهات المخولة لها ذلك **(Yaacob *et al*., 2013)**.

ج. أبرز التحديات أمام مؤسسة الزكاة

على الرغم من أن مؤسسة الزكاة قد خضعت للعديد من التحسينات، المتمثلة فى الارتقاء بالبنية التحتية والمؤسسية، ورفع كفاءة الموارد البشرية، وتطبيق نظام للحوكمة والشفافية، لضمان جمع وتوزيع الزكاة بأفضل طريقة ممكنة، إلا أنه ما زالت هناك بعض عوامل عدم الكفاءة (وبوجه خاص من منظور التوزيع) التى تعوق تقوية هذه المؤسسة فى أداء دورها نحو تلبية احتياجات المجتمع الماليزى، ولا سيما فيما يخص الفقراء والمساكين، وموضوعية الدراسة ترى ضرورة ذكرها، من أهمها:

- عدم دقة قواعد البيانات المتعلقة بمستحقى الزكاة، مع وجود بعض الشكاوى من فئات مختلفة بشأن عدم وصول الزكاة للفئات المستهدفة، ووجود بعض أشكال البيروقراطية، فيما يتعلق بتأخر حصول المستفيدين على حصتهم من الزكاة.
- عدم كفاية أعطيات الزكاة لبعض مستحقيها، وحاجتهم إلى المزيد منها للوصول للحد الأدنى للمعيشة **(Embong *et al*., 2013)**.
- التزمت والمبالغة فى بعض الطلبات التى تُلقى على عاتق راغبى الحصول على الزكاة، مما يدفعهم إلى النفور من التقدم مرة أخرى للحصول عليها.
- ضعف نسبة توزيع الزكاة لحصيلتها فى بعض الولايات، مما يحد من التغلب على مشكلة الفقر، ويُقلص من قدرة الزكاة على القيام بدورها فى إعادة توزيع الدخول. فالمبدأ الواجب تطبيقه وفقاً للسنة النبوية المطهرة هو صرف الزكاة بأسرع وقت ممكن من توقيت جبايتها (**Ab Rahman *et al*., 2012)**.

- تُقلل بعض المدفوعات المباشرة من الدافعية للعمل عند بعض متلقى الزكاة، لاعتمادهم على تلك المدفوعات بشكل دائم، وهو ما جعل مؤسسة الزكاة تدعم الاتجاه إلى التوسع فى إعطاء قدر أكبر من الزكاة فى شكل تمويل رأسمالى. **(Nadzri, *et al*., 2012).**

3.2 الوضع الراهن لموازنة الزكاة الماليزية

ستتناول الدراسة فى هذا الجزء الوضع الراهن لموازنة الزكاة الماليزية (التحصيل والتوزيع)، من حيث حجم التحصيل ومعدلات نموه، وكذلك حجم التوزيع على المصارف المختلفة، وحصة كل مصرف منها.

كما سيتم إلقاء الضوء على دور منظومة توزيع الزكاة فى الحد من الفقر وتحقيق قدر من العدالة التوزيعية، وأهم البنود التى يتم الإنفاق عليها بالنسبة لمصرفى الفقراء والمساكين، ومدى كفاءة هذا الإنفاق.

1.3.2 الوضع الراهن لتحصيل الزكاة

يتضح من جدول 1 وجود معدلات نمو هائلة فى حصيلة الزكاة لجميع السنوات المذكورة، وفى غالبية الولايات بوجه عام، إن لم تكن جميعها ولكن بدرجات متفاوتة، حيث تتعدى معدلات نمو الزكاة معدلات النمو الاقتصادى فى السنوات المذكورة بعدة أضعاف (حيث تنحصر معدلات النمو خلال الفترة المذكورة بين5,1% عام 2011 و7,4% عام 2010، باستثناء عام 2009)، ولا سيما فى الفترة بين 2005 و2009، والتى تتجاوز فيها بوجه عام معدلات النمو فى غالبية الولايات مثيلتها فى الفترة بين 2009 و2011، ويمكن أن يكون أحد العوامل المفسرة الرئيسة لذلك، هو حدوث انكماش فى الاقتصاد عام 2009 بنحو 1,5%، بفعل الأزمة المالية العالمية آنذاك **(http://data.worldbank.org)**، وإن كانت ولايتى Perlis وKedah قد حققتا معدلات نمو مرتفعة للزكاة بين عامى 2009 و2011 تقدر بنحو 143 و57% على التوالى، بالمقارنة ببقية الولايات الأخرى لنفس الفترة. ويدعم ويؤكد ذلك معدلات نمو حصيلة الزكاة فى ماليزيا بوجه عام، حيث يأتى فى

الصدارة عام 2009 بنحو48,5% فى معدل نمو حصيلة الزكاة، يليه عام 2007 بنحو 40,7%، وفى الأخير عام 2011 بنحو 37,1%، وكلها معدلات نمو مرتفعة للغاية، وهو ما يعنى الدور المتميز والنجاح الباهر لمؤسسات تحصيل الزكاة فى ماليزيا.

جدول رقم (١): يوضح حصيلة الزكاة ومعدل نموها للفترة بين ٢٠٠٧-٢٠١٢، ونسبتها فى عام ٢٠١٢ لكافة الولايات الماليزية.

الولايات	٢٠٠٧		٢٠٠٩		٢٠١١		٢٠١٢	
	حصيلة الزكاة (بالألف رنجيت ماليزى)	معدل النمو %	حصيلة الزكاة (بالألف رنجيت ماليزى)	معدل النمو %	حصيلة الزكاة (بالألف رنجيت ماليزى)	معدل النمو %	حصيلة الزكاة (بالألف رنجيت ماليزى)	النسبة فى كل ولاية %
Selangor	٢٠٢,١٩	٥١,٨	٢٨٣,٦٤٩	٤٠,٣	٣٩٤,١١	٣٩	٤٥١,٣٣٣	٢٣,٥
W. Persekutuan	١٧٣,٨١	٣٣,٥	٢٤٨,٨٠٤	٤٣,١	٣٤٨,٨٨	٤٠,٢	٤١٠,٤١٤	٢١,٣
Johor	٧٣,٣٢٢	٤٨,٥	١٠٩,٢٣١	٥٠	١٣٧,٤٧	٢٥,٩	١٧١,٩٤١	٩
Terengganu	٥١,٤٤٢	٢٧,٤	٧٣,٥٢٤	٤٣	٨٨,٢٧٧	٢٠	١٠٧,٠٨٠	٥,٦
Kelantan	٤٠,٢٠٠	٣٧	٦٦,٥٥٢	٦٥,٥	٩٤,٠٨٠	٤١,٤	١١٣,١٦٣	٥,٩
Pahang	٤١,٤٨٧	٣٣,٧	٧١,٨٦٨	٧٣,٢	٨٨,٥٩٠	٢٣,٣	١٠٢,٨٨٠	٥,٣
Perak	٤١,٢٧٦	٥٠	٦٧,١٨٩	٦٢,٨	٨٦,١١٤	٢٨,٢	٩٩,٥٨١	٥,٢
Kedah	٣٦,٦٩٣	٢١,٥	٦٧,٥٧٨	٨٤,٢	١٠٦,٠٨	٥٧	١٠٦,٤٧٢	٥,٥
P. Pinang	٣٧,٠٨٥	٣٢,٥	٤٩,٩٥٢	٣٤,٧	٦٢,٢٨٣	٢٤,٧	٧٦,٥٠٠	٤
N. Sembilan	٢٩,٣٥٦	٢٧,٢	٤٢,٢٧٥	٤٤	٥٧,٩٢٢	٣٧	٦٥,٣٥٣	٣,٤
Sarawak	٢٣,١٣٢	٥١,٢	٣٦,٩١٥	٥٩,٦	٤٤,١٣٠	١٩,٥	٤٦,٧٨٢	٢,٤
Melaka	٢٢,٠٦١	٢٤,٧	٣٠,٧٢٢	٣٩,٣	٣٧,٩٣٣	٢٣,٥	٤٣,٩٨٠	٢,٣
Sabah	١٧,٥١٥	٥٤,٨	٢٥,٣٨٨	٤٥	٣٣,٨٩٤	٣٣,٥	٤٨,٩٣٣	٢,٥
Perlis	١٦,٧٠٠	١٥٤	٢٥,٢٥٣	٥١,٢	٦١,٣٧١	١٤٣	٧٨,٩١٤	٤,١
الإجمالى	٨٠٦,٢٨٤	٤٠,٧	١,١٩٦,٨٧٢	٤٨,٥	١,٦٤١,١٤	٣٧,١	١,٩٢٣,٣٢٦	١٠٠

المصدر: البيانات والنسب المحسوبة من (Saad and Abdullah, 2014) و(Alias, 2013).

وتتصدر ولايات Perlis، Sabah، Selangor وSarawak معدلات نمو حصيلة الزكاة عام 2007 بنحو 154، 54,8، 51,8 و51,2% على التوالى. فى حين تتصدر ولايات Kedah، Pahang، Kelantan، Perak و Sarawak معدلات النمو عام 2009 بنحو 84,2، 73,2، 65,5، 62,8 و59,6% على التوالى. وعلى مستوى الولايات، يُلاحظ تصدر ولايتى Selangor و W. Persekutuan لحصيلة الزكاة فى ماليزيا عام 2012 بنحو 23,5 و21,3% من إجمالى الحصيلة، وهو ما يجعلهم أهم وأكبر ولايتين على الإطلاق فى تحصيل الزكاة.

2.3.2 الوضع الراهن لتوزيع الزكاة بولاية Selangor الماليزية

جدول رقم (٢): يوضح توزيع الزكاة ونسبتها ومعدل نموها وفقاً لبرنامج ولاية Selangor لعامى ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

التوزيع وفق البرنامج المخطط	٢٠٠٨		٢٠٠٩		معدل النمو%
	التوزيع (بالألف رنجيت ماليزى)	%	التوزيع (بالألف رنجيت ماليزى)	%	
التكاليف الإدارية	٣٠,٧٠٠	١٦,٢	٣٥,٧٨٤	١٢,٨	١٦,٦
برنامج التنمية الاقتصادية	٤,٧٩٣	٢,٥	٤,٩٩٢	١,٨	٤,١
برنامج التنمية البشرية	٥,٥٤٠	٣	٦,٧٩٧	٢,٤	٢٢,٧
برنامج تنمية المؤسسات الدينية	١٨,٦٨١	٩,٨	٢٢,١٦٠	٨	١٨,٦
برنامج التنمية التعليمية	٤٢,٧٣٨	٢٢,٦	٦٥,٠١٧	٢٣,٣	٥٢,١
برنامج التنمية الاجتماعية	٨٦,٥٤٧	٤٥,٩	١٤٤,٤٤١	٥١,٧	٦٦,٩
الإجمالي	١٨٨,٩٩٩	١٠٠	٢٧٩,١٩١	١٠٠	٤٧,٧

المصدر: البيانات والنسب محسوبة بواسطة الباحث من (Annual Report of Selangor Zakat Management, 2010).

تقدم ولاية Selangor شكل ونموذج مختلف فى توزيع الزكاة، وهذا النموذج لا يمكن إهماله أو التغاضى عن الإشارة إليه، حيث توجد رؤية مختلفة ومتطورة فى التعامل مع موارد الزكاة، وذلك منذ تأسيس Lembaga Zakat Selangor عام 2006 **(Yusof, 2013)**، والتى وضعت تصوراً جديداً لتوزيع للزكاة، وذلك فى إطار تنموى محدد الأركان كما هو موضح بجدول 2.

ويتضح من هذا الجدول وجود معدل نمو مرتفع لحصيلة الزكاة بين عامى 2008 و2009 قدره 47,7%، باستحواذ برنامج التنمية الاجتماعية على القدر الأكبر منه عام 2009، وذلك بمعدل نمو قدره نحو 66,9%، يليه برنامج التنمية التعليمية بمعدل نمو قدره 52,1%. وبوجه عام لا يختلف كثيراً الوزن النسبى للإنفاق على البرامج التنموية الخمسة بين العامين المذكورين، حيث يأتى فى الصدارة برنامجى التنمية الاجتماعية والتعليمية، باستحواذهما على نحو نصف وربع إجمالى الإنفاق على التوالى عام 2009، مع توجيه موارد محدودة لبرنامجى التنمية البشرية والاقتصادية. وقد يرجع ذلك إلى معدلات الفقر المنخفضة بالولاية، والبالغة نحو 0,7% (كما هو موضح بجدول 4).

4.2 دور الزكاة فى إعادة توزيع الدخول والحد من الفقر فى ماليزيا

1.4.2 نسب التوزيع وحصة مصرفى الفقراء والمساكين منها

تلعب الزكاة دوراً هاماً فى تحقيق قدر من عدالة التوزيع، من خلال استخدامها كأداة رئيسة للحد بعض الشىء من الفوارق الطبقية، ولإعادة توزيع الدخول والثروات من الأغنياء للفقراء. ويعتبر معدل التوزيع للتحصيل أحد العوامل الهامة للحكم على مدى كفاء وفعالية مؤسسة الزكاة، ومدى مساهمتها فى الحد من الفقر. فليس من المعقول أن يكون هناك فقراء يعانون ويتألمون وفقاً لمؤشرات التنمية البشرية، نتيجة قصور مؤسسة الزكاة فى توزيع ما لديها من موارد زكوية، قادرة بدورها على خفض عدد الفقراء لأقل حد ممكن، ورفع المعاناة عن كاهلهم، فكلما زادت النسبة الموزعة واقتربت من 100%، كلما كان

ذلك معياراً هاماً على كفاءة مؤسسة الزكاة، حيث أنه من المفترض أن يتم توزيع كافة حصيلة الزكاة فى نفس العام الذى جُمعت فيه **(Embong *et al*., 2013)**.

ولكن السؤال هنا ماذا يحدث إذا لم تتمكن مؤسسة الزكاة من تحقيق ذلك؟، هذا مرده إلى فتوى صدرت فى ماليزيا عام 2008 تنظم التعامل مع تلك الموارد. وهذه الفتوى تشير إلى إعادة توزيع الأموال من المصارف التى لديها فائض إلى المصارف التى تعانى من عجز، فلو وُجد فائض فى التوزيع بعد ذلك، يُرحل للسنة التالية **(Embong *et al*., 2013)**، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة التوزيع التحصيل فى بعض السنوات لبعض الولايات عن 100%.

جدول رقم (٣): يوضح نسب توزيع الزكاة بالنسبة للتحصيل، وحصة الفقراء والمساكين من التوزيع.

الولايات	٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		من ٢٠٠٨-٢٠١٠	
	نسبة التوزيع للتحصيل %	نسبة الفقراء والمساكين من التوزيع %	نسبة التوزيع للتحصيل %	نسبة الفقراء والمساكين من التوزيع %	نسبة التوزيع للتحصيل %	نسبة الفقراء والمساكين من التوزيع %	متوسط نسبة التوزيع للتحصيل %	متوسط نسبة الفقراء والمساكين من التوزيع %
Johor	٧٣,٨	٣١,٦	٨٧,٢	٣٣,٨	٩٠,٢	٣٨,٨	٨٣,٧	٣٤,٧
Keda	٧٩,٢	٤٦,٢	٨٢,٩	٤١,٤	٨٥,٩	٤٢,٥	٨٢,٧	٤٣,٤
Kelantan	٣٧,١	٨١,٩	٨٨,٤	٦١,٧	٩٠,٨	٦٧,٥	٧٢,١	٧٠,٤
Melaka	٧٩,٥	٣٥,٥	١٠٣,٦	٤٠,٨	٩٢,٣	٤٥,٣	٩١,٨	٤٠,٥
N. Sembilan	٩٨,٤	٣٣,٢	٩٧,٢	٣٣,٢	٩٥,١	٢٨,١	٩٦,٩	٣١,٥
Pahang	٣٨,٤	٣٤,٦	٦٥,١	١٧,١	٧٢,٥	٢١,٤	٥٨,٦	٢٤,٤
P. Pinang	١٠٩,٢	٤٩,٤	١٠٦,٣	٥١,١	١٠٢,١	٤٨,٤	١٠٥,٩	٤٩,٦
Perak	٦٤,٣	٦٩,٩	٧٧	٥٨,٢	٩٥,٩	٥٣,٥	٧٠	٦٠,٥
Perlis	٦٥,٨	٣٠,٨	١٠٥,٩	٣١,٢	٨٠,٧	٢٥,٨	٨٤,١	٢٩,٣
Selangor	٧٧,٩	٣٣,٣	٩٧,٣	٣٨,٢	٩٨,١	٣٨,٥	٩١,١	٣٦,٧
Terengganu	٥٤,١	٤٦,٩	٧٠,٤	٦١,٧	٨٠,٦	٥٦,٥	٦٨,٤	٥٥
Sabah	٨١,٤	٥٧,٧	٨٥	٥٦	٧٩,٢	٦٢,٣	٨١,٧	٥٨,٧
Sarawak	٤٨	٣٩,١	٧٠,٢	٢٩,١	٦١,١	٣٢	٥٩,٨	٣٣,٤
Persekutuan	٧٩,٣	٢٥,٧	١٠١,٦	٢٢,١	٧٠,٩	٣٣,٨	٨٤	٢٧,٢

المصدر: البيانات والنسب محسوبة بواسطة الباحث من (Embong *et al*., 2013).

ويتضح من جدول 3، أن هناك تباين واضح فى نسب التوزيع للتحصيل بين مختلف الولايات، وهو ما يعكس التباين أيضاً فى مستوى كفاءة مؤسسات الزكاة ذاتها، حيث يتصدر الترتيب وفقاً للمتوسط العام للسنوات الثلاث المذكورة ولايات P. Pinang، N. Sembilan، Melaka وSelangor بنحو 105,9، 96,9، 91,8 و91,1% على التوالى، مما يشير لكفاءة مؤسسة الزكاة بهذه الولايات، بينما تساهم ولايتى Sarawak وPahang بأقل متوسط لنسب التوزيع بنحو 59,8% و58,6%، مما يشير إلى احتياج مؤسستى الزكاة لهاتين الولايتين لتطوير أدائهما ورفع كفاءتهما.

تقدم ولاية Selangor شكل ونموذج مختلف فى توزيع الزكاة، وهذا النموذج لا يمكن إهماله أو التغاضى عن الإشارة إليه، حيث توجد رؤية مختلفة ومتطورة فى التعامل مع موارد الزكاة، وذلك منذ تأسيس Lembaga Zakat Selangor عام 2006 **(Yusof, 2013)**، والتى وضعت تصوراً جديداً لتوزيع للزكاة، وذلك فى إطار تنموى محدد الأركان كما هو موضح بجدول 2.

أما فيما يتعلق بالنسب المخصصة لمصرفى الفقراء والمساكين، يتضح من خلال الجدول السابق وجود اختلاف ملحوظ بين كافة الولايات وبعضها البعض فيما تخصصه لهذين المصرفين، حيث يتراوح المتوسط العام خلال السنوات المذكورة من70,4% كحد أقصى (ولاية Kelantan) إلى 24,4% كحد أدنى (ولاية Pahang). كما أن هناك 7 ولايات و11 ولاية تخصص أكثر من 40% و30% على التوالى لهذين المصرفين، وهو ما يسهم بدوره فى معالجة مشكلة الفقر بشكل كبير، وعلاج خلل التوزيع الأولى، وتحقيق قدر من العدالة التوزيعية، بما يساعد على الحد من الفوارق الطبقية.

2.4.2 الوضع الراهن لمعدلات الفقر بماليزيا

يُلاحظ من جدول 4 وجود انخفاض ملحوظ فى معدلات الفقر فى الألفية الجديدة، بالمقارنة بما كان عليه الحال فى حقبة التسعينيات، وكذلك تحسن معدلات الفقر بوجه عام بمعدل أفضل خلال الفترة من 2007-2009 بالمقارنة بالفترة من

عام 1999-2004، أى أن الاتجاه العام يشير إلى انخفاض مستمر لمعدلات الفقر، وإن حدثت بعض الاستثناءات القليلة فى بعض الولايات لبعض السنوات. وقد يرجع ذلك بالأساس إلى الطفرة النوعية التى حققتها ماليزيا فى معدلات النمو الاقتصادى، والتى لم تنخفض عن 5% خلال الفترة من 2002 إلى 2008 (باستثناء عام 2004، بلغ معدل النمو 4,8%) **(http://data.worldbank.org)**، فضلاً عن الدور الحيوى الذى تقوم به مؤسسات الزكاة فى إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء، وذلك من خلال المخصصات الموجهة لمصرفى الفقراء والمساكين.

جدول رقم (4): يوضح تطور نسب الفقر فى ماليزيا وولاياتها المختلفة عند خط الفقر القومى خلال الفترة من 1990-2009.

السنة / الولاية	1990	1997	1999	2002	2004	2007	2009
Johor	9,8	1,6	2,5	1,8	2	1,5	1,3
Kedah	29,9	11,5	13,5	10,7	7	3,1	5,3
Kelantan	29,6	19,2	18,5	12,4	10,6	7,2	4,8
Melaka	12,4	3,5	5,7	2,7	1,8	1,8	0,5
N. Sembilan	9,1	4,7	2,5	2,2	1,4	1,3	0,7
Pahang	10	4,4	5,5	3,8	4	1,7	2,1
Perak	19,2	4,5	9,5	7,9	4,9	3,4	3,5
Perlis	17,4	10,7	13,3	10,1	6,3	7,0	6,0
P. Pinang	8,7	1,7	2,7	1,4	0,3	1,4	1,2
Selangor	7,6	1,3	2	1,1	1	0,7	0,7
Terengganu	31,3	17,3	14,9	10,7	15,4	6,5	4
Sabah	34,3	16,5	20,1	16,0	24,2	16,4	19,7
Sarawak	21	7,3	6,7	5,8	7,5	4,2	5,3
W. Persekutuan	3,7	0,1	2,3	0,5	1,5	1,5	0,7
Malaysia	16,5	6,1	7,5	5,1	5,7	3,6	3,8

المصدر: (Hatta and Ali, 2013).

كما يتضح أيضاً من جدول 4 استمرار معدلات الفقر المرتفعة بولاية Sabah خلال الفترة المذكورة، بالمقارنة ببقية الولايات الأخرى، وبفارق شاسع عن المعدل العام للفقر فى ماليزيا عام 2009 البالغ نحو 3,8%. ويمكن خفض هذه النسبة من خلال بعض العوامل، منها: زيادة متوسط نسبة التوزيع للتحصيل البالغة نحو 81,7% (كما هو موضح بجدول 3)، مع رفع كفاءة التحصيل وتوسيع الوعاء الزكوى، وزيادة المبالغ المخصصة لمصرفى الفقراء والمساكين. وعلى العكس نلاحظ تدنى معدل الفقر عام 2009 فى ولاية Melaka، بالمقارنة ببقية الولايات الأخرى، أو بالمقارنة بالمعدل العام للفقر فى ماليزيا لنفس العام، وذلك بمعدل قدره 0,5%، تليها ولايات مثل Sembilan، Selangor. وقد يكون أحد العوامل المساهمة فى ذلك هو ارتفاع المتوسط العام لنسبة التوزيع للتحصيل فى هذه الولايات، والبالغة نحو 91,8%، 96,9%، 91,1% على التوالى (كما هو موضح فى جدول 3)، وهو ما يشير لارتفاع كفاءة مؤسسات الزكاة بتلك الولايات. وأخيراً نلاحظ وصول معدلات الفقر إلى أدناها فى ماليزيا عامةً عام 2007 بنحو 3,6%، وهو انخفاض كبير بالمقارنة بما كان عليه الحال عام 1990 بنحو 16,5% وفقاً لجدول 4. واستمر هذا الانخفاض فى معدل الفقر، إلى أن وصل لنحو 1,7% عام 2012، وهو معدل مذهل للغاية **(http://data.worldbank.org)**، بما يشير إلى وجود قدر كبير من العدالة التوزيعية، متمثلة فى أحد أهم أدوات إعادة التوزيع وهو الزكاة.

3.4.2 طبيعة الإنفاق على مصرفى الفقراء والمساكين، ودوره فى الحد من الفقر فى ولاية Selangor الماليزية

تتربع ولاية Selangor على عرش الولايات الماليزية فى حجم تحصيل الزكاة، حيث تساهم وحدها بنحو ربع الحصيلة. فضلاً عن تبنيها لمنظور تنموي فى التعامل مع توزيع الزكاة، لرفع معدلات التنمية المختلفة، مما يسهم بدوره فى خفض معدلات الفقر. ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة التى نحن بصددها إبراز رؤية واسترتيجية هذه الولاية فى توزيع الزكاة، لنتلمس دورها فى مكافحة الفقر وإعادة توزيع الدخول.

يوضح جدول 5 تنوع بنود إنفاق ولاية Selangor على مصرفى الفقراء والمساكين، وكذلك يُلاحظ من هذا الجدول أن الإنفاق على مصرف المساكين يبلغ ضعف الإنفاق تقريباً على نظيره للفقراء. كما أن طبيعة الإنفاق الاستثمارى الموجه لمصرف المساكين البالغ قدره 29,2% أكبر من نظيره الموجه للفقراء البالغ قدره 25%، حيث يتميز مصرف المساكين بشموله لغالبية بنود الإنفاق الاستثمارى الموجه لمصرف الفقراء، بجانب بعض المجالات الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى أن المساكين أفضل حالاً من الفقراء. ويأتى بند المساعدات المالية الشهرية على قمة أولويات إنفاق تلك الولاية على كلا المصرفين بنحو 27 و34% على التوالى، وهذا أمر طبيعى لتوفير حد الكفاية، يليها الإنفاق على الاحتفال بالأعياد بنحو 25,4 و13,1% على التوالى، وهو ما يمكن تحويل جزء من الأخير للقضاء على الفقر تماماً البالغ نسبته 0,7% عام 2009، والذى يقل كثيراً عن المعدل العام للفقر فى ماليزيا البالغ نسبته 3,8% (كما هو موضح بجدول 4). وتتمثل أهمية الإنفاق الاستثمارى فى بُعده التنموى (مثلما هو مبين)، وقدرته على تحقيق الكفاية للمستحقين طيلة العمر، وإخراجهم بشكل نهائى من براثن الفقر، وإحداث قدر من الحراك الاجتماعى المرغوب (**Namazi, 2010**) من خلال الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية، وتوفير المرافق الهامة كشبكات المياه النظيفة والصرف الصحى وغيرها لهؤلاء المستحقين، كوسائل هامة لإعادة التوزيع (**Bastagli and *et al*., 2012**).

وعموماً، وصول معدلات الفقر بهذه الولاية لهذه نسبة يعتبر إنجاز فى حد ذاته، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل منها: ارتفاع كفاءة مؤسسة الزكاة بالولاية واستغلالها الأمثل لمواردها الزكوية، والتى بلغ بها نسبة التوزيع للتحصيل فى نفس العام نحو 97,3% (كما هو موضح بجدول 3).

جدول رقم (5): يوضح بنود الإنفاق على مصرفى الفقراء والمساكين ونسبتها فى ولاية Selangorلعام 2009.

بنود الإنفاق	على مصرف الفقراء القيمة (بالألف رنجيت ماليزى)	%	على مصرف المساكين القيمة (بالألف رنجيت ماليزى)	%
مساعدات للمواد التعليمية*	2,752	8	6,793	9,6
مساعدات لمصروفات المدارس*	5,885	16,9	5,036	7,1
دورات تدريبية*	1	-	3,968	5,6
تقديم ماشية للتربية*	-	-	318	0,5
تقديم أدوات صيد الأسماك*	-	-	177	0,3
مساعدة رأسمالية لعمل مشروع*	-	-	1,721	2,4
تقديم مساعدات رأسمالية للمزارعين*	-	-	77	0,1
منح تعليمية*	-	-	2,558	3,6
عمل ورش حياكة*	-	-	1,104	1,6
مساعدات للطوارئ	150	0,5	470	0,7
مساعدات مالية شهرية	9,414	27	24,081	34
مساعدات عينية شهرية	2,252	6,4	1,557	2,2
مساعدات طبية	201	0,5	424	0,6
مساعدات لإيجار المنزل	620	1,8	1,124	1,6
ترميم منازل	1,025	2,9	2,106	3
بناء منازل فردية	3,603	10,3	5,784	8,2
مصروفات للأعياد	8,868	25,4	9,287	13,1
أخرى	844	1,6	3455	5,8
الإجمالى	34,947	100	70,706	100

المصدر: البيانات والنسب محسوبة بواسطة الباحث من (Annual Report of Selangor Zakat Management, 2010).

* تشير إلى الإنفاق على بنود ذات طابع استثمارى.

وكذلك بسبب تبنيها لرؤية تنموية فى التعامل مع حصيلة الزكاة، من خلال برامج للتنمية الاجتماعية، البشرية والاقتصادية، فضلاً عن كونها إحدى الولايات التى خضعت بها مؤسسة الزكاة للخصخصة، حيث تتولى شركة خاصة عملية التحصيل والتوزيع. وربح هذه الشركة دالة فى إجمالى ما تحصله من زكاة بنحو الثُمن تقريبا، وهو ما يجعلها حريصة على زيادة الحصيلة ومضاعفتها، وهو ما نتج عنه وصول عدد دافعى الزكاة إلى 210,307، بإجمالى حصيلة قدرها 451 مليون رنجيت ماليزى عام 2012، وبمعدل نمو قدره 21% فى المتوسط خلال الفترة من 2000- 2012 **(Yusof, 2013).**

فعموماً، كلما زادت حصيلة الزكاة، كلما زادت القدرة على الحد من الفقر، وكلما أمكن أيضاً تحويل هؤلاء من متلقين إلى مخرجين للزكاة (**Hudayati and Tohirin, 2010**). ويمكن لهذه الولاية القضاء على الفقر تماماً إذا قامت بإعادة توزيع حصيلة الزكاة لصالح برنامجى التنمية البشرية والاقتصادية على حساب برنامج التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: الحالة المصرية بين طوعية الزكاة ومكافحة الفقر

يُركز هذا الجزء على استكشاف الوضع التشريعى والمؤسسى للزكاة فى مصر، وما آلت إليه معدلات توزيع وتحصيل الزكاة، وكذلك معدلات الفقر والتفاوت الطبقى.

1. البنية التشريعية

سنقوم فى هذا الجزء من الدراسة بإلقاء الضوء على البناء التشريعى لكلٍ من: بيت الزكاة والصدقات وبنك ناصر الاجتماعى. فبالنسبة لبيت الزكاة والصدقات، يُعد القانون الصادر بقرار جمهورى رقم 123 لعام 2014 أول تشريع فعلى يتيح لمؤسسة رسمية مستقلة ومختصة بتولى أمر جمع وصرف الزكاة بشكل طوعى، فضلاً عن الصدقات وغيرها من وجوه الخير الأخرى. ويتمتع هذا الكيان بالاستقلال المالى والإدارى، ويخضع لإشراف الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وذلك من خلال 21 مادة تُشكل أركان هذا القانون. ويشير القانون فى المادة 8 منه إلى أن إدارة البيت

تكون من خلال مجلس أمناء، تكون مدة عضويته أربع سنوات يجوز تجديدها، وعلى أن يكون تشكيله من عدد فردى من الشخصيات العامة، والتى لها خبرة معتبرة فى النواحى المالية، الشرعية، الاقتصادية، الفنية، القانونية والإدارية، بحيث لا يقل عددهم عن 15 عضواً ولا يزيد على 25 عضواً، من بينهم رئيس مجلس الأمناء. وذلك بناءً على قرار بالتشكيل يصدر من شيخ الأزهر. **(قانون بيت الزكاة والصدقات، 2014)**. أما بالنسبة لبنك ناصر الاجتماعى، فنجد أنه قد تأسس عام 1972 بموجب القانون 66 لعام 1971، والذى تشير المادة 6 منه إلى أن موارد البنك تتكون من 7 موارد أساسية، منها الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا **(زغلول، 2001)**. مما يبين أن إحدى المهام الأساسية الموكلة للبنك هى تلقى أموال الزكاة.

2. البنية المؤسسية

حتى كتابة هذه السطور لا توحد بنية مؤسسية لبيت الزكاة والصدقات، نظراً لحداثة نشأته. أما بالنسبة لبنك ناصر نجد أن آلية عمل إدارة الزكاة يتم من خلال بنية مؤسسية بسيطة (دون حدوث تنوع وتطور ملموس فى آلياتها)، تتمثل فى قيام لجان الزكاة بالتوعية بفريضة الزكاة عن طريق المطبوعات والندوات. فضلاً عن التواصل الشخصى مع المزكين المحتملين وحثهم على دفع زكاتهم للبنك ومساعدتهم فى حسابها. وترتبط لجان الزكاة عامةً بالمساجد، حيث يتم اختيار أعضائها من المصلين بتلك المساجد، بعد التحرى عنهم أمنياً للتأكد من حسن سيرهم وسلوكهم. ويتم تحصيل الزكاة من خلال لجان الزكاة أو عبر فروع البنك المختلفة **(قحف، 1990)**. أما على مستوى توزيع الزكاة على مستحقيها، فتوجد عدة آليات يتبعها البنك تتمثل فى: الصرف من أحد فروع البنك، الصرف من مقر لجنة الزكاة، الصرف فى منزل المستحق فى حالة العجز أو الشيخوخة والصرف من خلال الحوالات البريدية لقاطنى المناطق النائية **(زغلول، 2001)**.

3. الوضع الراهن لتحصيل وتوزيع الزكاة

تشير البيانات الموضحة بجدول 6 إلى تدنى حصيلة الزكاة بدرجة كبيرة، فقد بلغت أقصاها عام 2014/2013 بنحو 258,6 مليون جم، لتحقق قفزة فى معدل النمو بمقدار 18%، وذلك بالمقارنة بالعامين السابقين عليه، اللذان لم يتجاوز معدل النمو فيهما نحو 4,5، 3,1% على التوالى. كما شهد العام الأخير أيضاً قفزة فى عدد المستفيدين بنحو 800 ألف فرد. وقد يرجع ذلك إلى حظر نشاط عدد من الجمعيات الأهلية العاملة على جمع الزكاة استناداً لحكم قضائى، وهو ما قد ينتج عنه ذهاب الحصيلة التى كانت تؤول لهذه الجمعيات المحظورة إلى الجهات والجمعيات الأخرى المشروعة، ومنها بالطبع بنك ناصر. وتشير نسبة التوزيع للتحصيل إلى ارتفاع الكفاءة النسبية للصرف، حيث تراوحت النسبة بين90 و97% تقريباً خلال السنوات المذكورة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل إدارة الزكاة ببنك ناصر طيلة تاريخه الممتد لأكثر من أربعين عاماً، إلا أنه لا يقارن بما تحقق فى العديد من الجمعيات الخيرية، مثل جمعية مصر الخير، والتى تتلقى سنوياً ما بين 6 و8 مليارات جنيه، تليها مستشفى 57357 وتتلقى سنوياً زكاة تتراوح ما بين 3 و5 مليارات جنيه، ثم جمعيات رسالة والأورمان وبنك الطعام، وتتلقي سنوياً من أموال الزكاة ما لا يقل عن مليارى جنيه. وقد قدرت المبالغ التى يتم دفعها كقيمة إعلانات لهذه الجمعيات بـنحو 7,8 مليار جنيه، أى ما يعادل نحو 20% من قيمة إجمالى أموال الزكاة للعام 2011 **(جريدة صوت الأمة، 2012/8/13).** وهو ما يعد إهداراً جسيماً لأموال الزكاة ناتج عن اعتبار الزكاة شأناً شخصياً بتركها للأفراد وللجمعيات الخيرية على هذا النحو، بدلاً من تبنيها باعتبارها قضية مجتمع.

جدول رقم (6): يوضح حصيلة ومعدل نمو وتوزيع الزكاة، وعدد المستفيدين ونسبة التوزيع للتحصيل للأربع سنوات الأخيرة.

البيان / السنة	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013
حصيلة الزكاة (بالمليون جم)	203,6	212,7	219,3	258,6
معدل نمو الحصيلة (%)	-	%4,5	%3,1	%18
توزيع الزكاة (بالمليون جم)	194,9	210,4	213,4	246,4
نسبة التوزيع للتحصيل (%)	95,7	90	97,3	95,3
عدد المستفيدين (بالمليون فرد)	2,4	2,5	3,7	4,5

المصدر: البيانات والنسب محسوبة بواسطة الباحث من (جريدة اليوم السابع، أعداد مختلفة).

ويتضح مما سبق عرضه بوجه عام، ضآلة حصيلة الزكاة ببنك ناصر بشكل كبير بالمقارنة بما حققته بعض الجمعيات الأهلية حديثة النشأة نسبياً، فى ظل تنامى معدلات الفقر. وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى عدم وجود إطار تشريعى ملزم، فضلاً عن عدم وجود هيكل مؤسسى واضح، فعال ومتطور. وهو ما جعل أموال الزكاة مبعثرة (بين الأفراد المزكين والجمعيات الأهلية) وغير مستغلة بالشكل الأمثل من خلال جهة واحدة تقوم عليها. فضلاً عن عدم إخراج البعض للزكاة. وهو ما يُقوض بشدة من الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وإعادة توزيع الدخول. ولذلك تم اللجوء لدراسة التجربة الماليزية، نظراً لقيامها بالتطبيق الإلزامى للزكاة على نطاق واسع من الأوعية الزكوية، ونظراً أيضاً لما تملُكه من أطر تشريعية ومؤسسية متنوعة ومتطورة، استطاعت من خلالها مضاعفة حصيلة الزكاة، وتبنيها لبعض

الاستراتيجيات المتعلقة بتنويع طرق التوزيع، مما جعلها تساهم بشكل إيجابى فى خفض معدلات الفقر. وهذا ما يجعلها أحد أهم التجارب الرائدة والجديرة بالدراسة بالمقارنة بالتجارب الأخرى، مما يمكنا من استخلاص الدروس المستفادة منها فى الارتقاء بالحالة المصرية فى الزكاة، ورفع قدرتها على مواجهة الفقر، باعتبارها أحد الموارد الهامة التى لا يمكن إغفالها، فضلاً عن كونها فريضة دينية.

4. الوضع الراهن لمعدلات الفقر وتوزيع الدخول

جدول رقم (7): يوضح معدلات الفقر ومؤشرات التفاوت الطبقى وفقاً لمعامل جينى والتوزيع الخمسى للسكان.

البيان / السنة	معامل جينى لجملة السكان (كمقياس للتفاوت فى توزيع الدخل)	التفاوت فى الدخل حسب التوزيع الخمسى كنسبة[1]	نسبة الفقراء بين السكان وفقاً لمقياس الفقر القومى[2] %	نسبة الفقراء بين السكان وفقاً لمقياس الفقر المدقع[3] %
2004	0,332	3,9	-	-
2005	-	-	19,6	3,6
2008	0,311	4,5	-	-
2009	-	-	21,6	6,1
2013	-	-	26,3	4,4

المصدر: (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2014، الكتاب الإحصائى السنوى).

[1] النسبة الخُمسية من الدخل هي نسبة إجمالي الدخل الذي حصل عليه 20 % من السكان ذوي أعلى الدخول (الخُمس الأعلى) مقسوماً على إجمالي الدخل الذي حصل عليه الخُمس الأدنى.

[2] (http://data.worldbank.org).

[3] (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2013، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك).

يشير جدول 7 إلى حدوث تحسن طفيف للغاية لمعامل جينى كمقياس للتفاوت فى توزيع الدخل بين العامين المذكورين، حيث انخفض من 0,332 إلى 0,311 (يقيس معامل جيني المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز وخط افتراضي يمثل

المساواة التامة، وتقاس مساحة هذه المنطقة بالنسبة المئوية من المساحة القصوى الواقعة تحت هذا الخط. ويمثل الرقم صفر المساواة التامة الافتراضية، بينما يمثل الرقم واحد حالة عدم المساواة المطلقة)، بينما ارتفعت نسبة التفاوت فى الدخل لأكبر خُمس من السكان مقسوماً على أدنى خُمس فى مستوى الدخل من 3,9 إلى 4,5 أضعاف.

وفيما يتعلق بمعدلات الفقر وفقاً لمقياس الفقر القومى، فقد شهدت ارتفاعاً مستمراً بين عامى 2005 و2013 من 19,6% إلى 26,3% على التوالى وفقاً لجدول 6، مما يشير لوجود خلل فى قنوات وآليات إعادة التوزيع، وعلى رأسها أدوات السياسة المالية بشقيها المتمثل فى الضرائب والإنفاق الاجتماعى، والتى فشلت فشلاً ذريعاً فى تحقيق العدالة التوزيعية. أما بالنسبة لمعدلات الفقر وفقاً لمقياس الفقر المدقع، فقد ارتفع المعدل بين عامى 2005 و2009 من 3,6% إلى 6,1% على التوالى، فى حين انخفض إلى 4,4% عام 2013. وقد يرجع ذلك إلى مجموعة الإجراءات التى تم اتخاذها بعد الثورة لدعم وإرساء منظومة العدالة الاجتماعية، منها إقرار الحد الأدنى للأجور بنحو 700 جم، ورفع قيمة وعدد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعى. وقد قدرت قيمة خط الفقر القومى سنوياً للفرد عام 2012/2011 بمقدار 3920 جم، بما يعادل 327 جم شهرياً **(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2013، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك).**

وفى السياق ذاته، يشير تقرير الثروة العالمى لبنك كريدى سويس الصادر لعام 2014 أن مصر ثامن أسوأ دول العالم فى توزيع الثروة، وأنها من بين 3 دول زاد فيها تفاوت الدخل بسرعة. كما يشير التقرير إلى هيمنة أغنى 1% من المصريين على نحو 48,5% من الدخل (ويقيس كريدي سويس الثروة بحجم الأصول الثابتة التي يمتلكها الفرد من عقارات أو أسهم في البورصة أو أى حسابات في البنوك وغيرها) **(http://www.aswatmasriya.com/).**

ويُلاحظ مما سبق عرضه، أن السياسات الاقتصادية المتبعة تصُب فى اتجاه زيادة الفوارق الطبقية، وتراكم أعداد الفقراء، وإن حدث تحسن فى بعض الأحيان فهو تحسن طفيف وغير كافى، فضلاً عن عدم استدامته. وذلك على عكس الحال فى

ماليزيا التى انخفضت بها معدلات الفقر بدرجة ملموسة فى العقدين الأخيرين. كما يعنى أيضاً عجز آليات وأدوات إعادة التوزيع المتبعة عن تصحيح هذا الخلل، وهو ما يستدعى رفع كفاءة وفاعلية تلك الآليات، مع الاستعانة العاجلة بحزمة جديدة مكملة من الآليات المتاحة وغير المستغلة لإعادة التوزيع، وفى مقدمتها الزكاة. وذلك فى ضوء النجاحات والتطورات والخبرات المستفادة من التجربة الماليزية فى تطبيق الزكاة على المستويين التشريعى والمؤسسى.

ويمكن إيجاز بعض الضوابط المرجوة والدروس المستفادة من التجربة الماليزية فى جباية وتوزيع الزكاة لتطبيقها على الحالة المصرية المقارنة فى الآتى:

- ساهمت كلٍ من الحوافز التشريعية، الإطار التشريعى الملزم للزكاة وخصخصة بعض مؤسسات الزكاة الماليزية فى إطار من الحوكمة والشفافية والمحاسبة والمسئولية، بشكل ملموس فى رفع حصيلة الزكاة. مما يستدعى التحول للتطبيق الإلزامى للزكاة فى الحالة المصرية، وكذلك الاستفادة من ثراء البنيان المؤسسى للتجربة الماليزية، فى عمل مؤسسة كفؤة وفعالة للزكاة، وبما يتوافق مع خصوصية الحالة المصرية.
- توسيع الأوعية الزكوية، وكذلك تسليط الضوء الإعلامى على أهمية دفع الزكاة كفريضة دينية للمؤسسات الزكوية الرسمية يُسهم فى غزارة الحصيلة، ويدعم بشكل إيجابى إعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء ومحدودى الدخل.
- استقرار حصيلة الزكاة يسهم فى وضع خطط استراتيجية مستقرة لمكافحة الفقر من منظور تنموى، كما هو الحال بولاية Selangor، ولكن بالنسبة للحالة المصرية ينبغى توجيه المزيد من الموارد الزكوية للإنفاق على برامج التنمية الاقتصادية (كالمساعدات الرأسمالية أو استثمار بعض أموال الزكاة) والبشرية (كالبرامج والدورات التدريبية المطلوبة لإكساب المهارات المؤهلة لسوق العمل) لخلق المزيد من فرص العمل، والقضاء على فقر بعض الفئات القادرة على العمل من مصرفى الفقراء والمساكين.

- أهمية تنويع طرق توزيع الزكاة بين الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى، لتلبية الحاجات الاستهلاكية العاجلة من ناحية، وتحقيق كفاية العمر للقادرين على العمل من ناحية أخرى.
- الأخذ بفقه الأولويات عند توزيع الزكاة على مصارفها المختلفة، وذلك بإعطاء الأولوية لمصرفى الفقراء والمساكين، مما يُسهم فى محاصرة الفقر والمساهمة بفعالية فى إعادة توزيع الدخول قدر الإمكان.
- أن العمل من خلال إطار مؤسسى جيد ومرن ووفق رؤية استراتيجية مدروسة لمؤسسة الزكاة، يسهم بدرجة كبيرة فى استدامة تراجع معدلات الفقر.

كما أن هناك العديد من المتطلبات الواجب مراعاتها لنجاح مؤسسة الزكاة المصرية (حال إنشائها) فى ضوء التجارب الدولية سابقة التطبيق الإلزامى للزكاة بوجه عام، والتى يمكن أن تُسهم فى قيام مؤسسة الزكاة بدورها بفعالية وكفاءة عالية فى اتجاه محاصرة الفقر وإعادة توزيع الدخول. والتى يتمثل أهمها فى التالى:

1. **وضع إطار تشريعى وقانونى ملزم**: لقد أوضحت التجارب الدولية فى الزكاة أن عنصر الإلزام شرط ضرورى ولكنه غير كافى لتحقيق الموارد اللازمة للحد من الفقر، ما لم يوضع فى إطار مؤسسى سليم، وأن يكون مصحوباً أيضاً بتحقيق معدلات مرتفعة نسبياً للنمو الاقتصادى، وذلك لأنه رغم وجود عنصر الإلزام فى أكثر من دولة إسلامية، إلا أنها لم تستطع جميعها مكافحة الفقر بنفس الدرجة، وهذا يتضح لنا من خلال مقارنة معدلات الفقر المرتفعة جداً بالسودان والتى تتجاوز 45%، فى حين أن هذه المعدلات لا تتعدى 5% فى ماليزيا **(الصاوى، 2011).**
2. **توسيع الوعاء الزكوى:** هناك اتجاهين لفرض الزكاة هما المضيقين والموسعين، ونتيجة لوصول معدلات الفقر لمستويات قياسية فى البلدان الإسلامية، فإنه ينبغى الأخذ بنظرية الموسعين، وتشير هذه النظرية إلى أن كل مال نامى ينبغى أن يكون وعاءً للزكاة، ولو لم ينص النبى (عليه الصلاة

والسلام)، حيث يُفتح باب الإجتهاد والقياس على ما جاء فى القرآن الكريم والسنة المطهرة **(القرضاوى، 1994)**. وهناك العديد من التطبيقات المعاصرة للزكاة، كالزكاة على المرتبات والتى تخصم من الضرائب المدفوعة، مثلما حدث فى ماليزيا، وهو ما انعكس إيجاباً على زيادة حصيلة الزكاة، وشجع الكثيرين على دفع الزكاة شهرياً بهذه الطريقة، وكان ذلك بناءً على فتوى صدرت فى البلاد عام 2001 **(Mohsin, et al., 2011)**. أى اتباع أسلوب الحجز من المنبع. فتنويع موارد ومصادر الزكاة، سيعمل على خفض تذبذب هذه الموارد ويجعلها مستقرة إلى حدٍ كبير.

3. **الانتقاء الجيد والتدريب المستمر للعاملين بمؤسسة الزكاة:** وذلك بالتركيز على الأفراد الذين لديهم أمانة وكفاءة، وأن يكون لديهم إيمان كامل برسالة ورؤية مؤسسة الزكاة، وأن يكون هناك تدريب مستمر للقائمين على هذا العمل لرفع مهاراتهم وكفاءتهم **(المؤتمر العالمى السابع للزكاة، 2007).**
4. **تحفيز الأفراد على دفع الزكاة والبعد عن البيروقراطية الحكومية:** فهناك العديد من العوامل التى تحفز الأفراد على دفع الزكاة، تتمثل أهمها فى الإعلام ودوره الهام فى التوعية بأهمية دفع الزكاة كفريضة شرعية واجبة كالصلاة والصوم، مثلما فعلت الشركات المكلفة بجمع الزكاة فى ماليزيا، مما انعكس على زيادة حصيلة الزكاة بمقدار 209% فى الفترة بين عامى 2001 و2006 **(الصاوى، 2011)**، أو خفض مبلغ الضريبة بمقدار الزكاة المدفوعة، كما هو الحال بماليزيا **(wahid and Abdul Kader, 2010).** فضلاً عن أهمية الابتعاد عن البيروقراطية الحكومية، والاستفادة من التجربة الماليزية فى إسناد جباية أو جباية وتوزيع أموال الزكاة فى بعض الولايات لشركات خاصة فى إطار من الشفافية **(Hudayati and Tohirin, 2010).**
5. **الاقتصاد فى النفقات:** حيث ينبغى الاقتصاد فى النفقات الإدارية بأكبر قدر ممكن، وذلك من خلال بعض العوامل التى يتمثل أهمها فى الآتى:

- الاستعانة بموظفين من نفس أهل القرى والبلاد التى تجمع منها الزكوات، بدلاً من المغتربين الذين يكلفون مؤسسة الزكاة رواتب أكبر.
- قبول المتطوعين، وذلك من الذين يُعرف عنهم التدين والأمانة (مثلما يحدث بالجمعية الشرعية بمصر وغيرها من الجمعيات الخيرية)، كما هو الحال فى القانون الباكستانى الذى يعتمد على لجان شعبية تطوعية فى هيكله التنظيمى تقوم بجمع وتحصيل الزكاة، **(القرضاوى، 1994).**
- اتباع نظام التقييم الذاتى، من خلال تقديم الإقرارات الزكوية، كما هو الحال فى ماليزيا والسودان واليمن والسعودية **(العمر، 1990).**
- الاستعانة بالتقنية الحديثة، من حيث تقديم إقرار الزكاة إلكترونياً والدفع الإلكترونى، وهو ما حدث فى ماليزيا عام 2009 **(الصاوى، 2011).**

6. **التوزيع الجيد والكفؤ لحصيلة الزكاة:** ويقصد بذلك التوزيع المحلى، فكل جهة أولى بزكاتها، وما زاد عن زكاة هذه القرية أو هذا الإقليم يتم نقله إلى المؤسسة المركزية للزكاة، لتنفق منها على الأقاليم التى يكثر بها الفقراء وذوى الحاجة بالمقارنة بحصيلتها من الزكاة. كما ينبغى أن يكون الفقراء والمساكين أول الأصناف التى يصرف لها الزكاة، فإن كفايتهم وإغناؤهم هو الهدف الأول للزكاة **(القرضاوى، 1994).** فقد استحوذ مصرفى الفقراء والمساكين فى السودان على نحو 66% من جملة إنفاق الزكاة عام 2009، **(التقرير السنوى لديوان الزكاة السودانى، 2009).**

يتضح من العرض السابق أن الزكاة بلغة الاقتصاد المعاصر أداة هامة من أدوات السياسة المالية، لإعادة توزيع الدخل والثروة، وبالتالى ينبغى عدم إغفال دورها الفعال فى هذا الشأن، وأن يتم النظر إليها أيضاً على أن لها دور محورى فى القضاء على الفقر **(Sadeq, 2002).**

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

وبعد هذا العرض للجوانب المختلفة للتجربة الماليزية فى الزكاة ودورها فى إعادة توزيع الدخول ومكافحة الفقر، بالمقارنة بالحالة المصرية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تتسم التجربة الماليزية فى الزكاة بالتنوع والثراء، من حيث أطرها التشريعية والمؤسسية عبر ولاياتها المختلفة، أو من خلال ما لحق بها من تطورات عبر تاريخها الممتد.
- التأكيد على الدور الرئيس للدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر، من خلال تبنيها لكافة أدوات إعادة التوزيع المتاحة، وفى مقدمتها الزكاة.
- وجود تأثير إيجابى واضح لزيادة موارد الزكاة على انخفاض معدلات الفقر فى ماليزيا، ولكن لا يمكن التعويل على الزكاة وحدها، فهى جزء مهم من كل.
- كان للحوافز التشريعية، والاتجاه لخصخصة بعض مؤسسات الزكاة الماليزية، فى إطار من الحوكمة والشفافية والمحاسبة والمسئولية، مفعول السحر فى زيادة حصيلة الزكاة.
- أثبتت التجربة الماليزية الفرق الشاسع بين العمل من خلال جهود فردية مبعثرة، وبين العمل فى إطار مؤسسى وفق منظور تنموى، ومن خلال رؤية واستراتيجية محددة، تستطيع إخراج الأفراد من دائرة الفقر، وتحويلهم لأيدى عاملة ومنتجة.
- لعبت مؤسسة الزكاة فى ماليزياً دوراً لا يستهان به فى إعادة توزيع الدخول، وخفض عدد الفقراء، من خلال توجيه بعض موارد الزكاة فى بعض الولايات إلى مجالات ذات طابع استثمارى، لتحقيق حد الكفاية للأفراد طيلة عمرهم، وتحويلهم إلى دافعين بدلاً من كونهم متلقين للزكاة، كما هو الحال فى ولاية Selangor.

- رغم النجاح الذى حققته وما زالت تحققه التجربة الماليزية فى الزكاة، إلا أن هناك بعض أوجه القصور فى الجوانب التشريعية والمؤسسية والتطبيقية، ولكنها لا تقارن بما تحقق من إيجابيات على أرض الواقع.
- افتقار الحالة المصرية لإطار تشريعى ملزم أو إطار مؤسسى كفء ومنظم للزكاة. فغالبية أموال الزكاة يُخرجها الأفراد بأنفسهم أو للجمعيات الأهلية أو لا يُخرجونها أصلاً، دون وجود جهة مختصة وملزمة بتحصيل الزكاة وتوزيعها.
- أصبح التطبيق الإلزامى للزكاة من جانب الدولة المصرية ضرورة حتمية يفرضها الواقع، نظراً لتنامى معدلات الفقر وسوء توزيع الدخول، وفى ظل ضآلة الحصيلة الزكوية التى يجمعها بنك ناصر الاجتماعى سنوياً، بالمقارنة ببعض الجمعيات الأهلية حديثة النشأة.

التوصيات :

- ينبغى على مصر فى ظل ما تعانيه من ارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخول، الإسراع بالتطبيق الإلزامى للزكاة، باعتبارها أحد الآليات الهامة، القادرة على توفير حصيلة معتبرة ودورية تُمكنها من خفض معدلات الفقر وتصحيح بعض الخلل فى التوزيع، بدلاً من صرف نسبة لا بأس بها من هذه الأموال من قِبل بعض الجمعيات الأهلية فى القيام بالترويج والدعايا لنفسها.
- ينبغى على مصر الاقتداء بما وصلت إليه التجربة الماليزية من تطور ملموس فى الأطر التشريعية والمؤسسية وآليات تحصيل وتوزيع الزكاة.
- ينبغى إنفاق حصيلة الزكاة وفق برنامج تنموى طموح، يتماشى مع الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بما يُسهم فى تحويل الفقراء من متلقين لدافعين للزكاة، وذلك فى ضوء الأسس الشرعية الحاكمة لتوزيع الزكاة على مصارفها الثمانية.

- لكى تنجح خصخصة مؤسسة الزكاة فى رفع صافى الحصيلة وكسب ثقة المزكين، ينبغى وصولها لأعلى درجة من الشفافية والإفصاح، وخفض تكاليف التحصيل لأدنى حد ممكن. أما على مستوى التوزيع ينبغى وجود قاعدة بيانات جيدة ومحدثة بدافعى الزكاة ومستحقيها بالتنسيق مع مصلحة الضرائب ووزارة التضامن الاجتماعى، البعد عن البيروقراطية الإدارية، وإعطاء الأولوية فى الإنفاق لمصرفى الفقراء والمساكين فى ظل ارتفاع معدلات الفقر فى مصر.
- أهمية مراعاة المتطلبات اللازمة لنجاح مؤسسة الزكاة فى ضوء التجارب الدولية سابقة التطبيق.

المراجـع

1. المراجع العربية

- إبـراهيم، عبـدالله (1990، مـايو 7-10). إدارة الزكـاة فـى ماليزيـا. تحريـر: بوعلام بن جلال ومحمد العلمى، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، ندوة رقم 22، كوالالمبور، ماليزيا، الطبعة الأولى، جدة.
- أبـو الفتـوح، نجـاح (2008). نتـائج التطبيـق الإلزامـى للزكـاة علـى الكفـاءة والعدالة. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، السنة 12، العدد 36، جامعة الأزهر، القاهرة.
- الأبجى، كوثر (2006). إعجاز تشريع الزكاة في قواعد قياس الطاقة المالية وفي النصاب. بحث منشور في المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الكويت.
- البخارى، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (بدون تاريخ). صحيح البخارى. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- التقرير السنوى لديوان الزكاة السودانى (2009).
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2013). بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك.
- الجهـاز المركـزى للتعبئـة العامـة والإحصـاء (2014). الكتـاب الإحصـائى السنوى.
- الدخيل، أحمد ؛ الجبورى، ساجر (2011، فبراير 23-24). الموازنة بين الزكـاة والنظريـة العامـة للضـريبة. الملتقـى الـدولى الأول لمعهـد العلـوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، بعنوان: الاقتصاد الإسلامى: الواقع .... ورهانات المستقبل، العراق.
- الرازى، محمد بن أبى بكر (بدون تاريخ). مختار الصحاح. مكتبة المستقبل، بيروت.

- الزحيلى، وهبة (1985). الفقه الإسلامى وأدلته. دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق.
- الشايجى، وليد خالد (2005). المدخل إلى المالية العامة الإسلامية. دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن.
- الصاوى، عبدالحافظ (2011). توظيف أموال الزكاة فى العالم الإسلامى: رؤية تنموية. مكتبة دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة.
- العمر، فؤاد عبدالله (1990، مايو 7-10). دراسة مقارنة لنظم الزكاة: الجوانب العامة والإدارية والتنظيمية. تحرير: بوعلام بن جلال ومحمد العلمى، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، ندوة رقم 22، كوالالمبور، ماليزيا، الطبعة الأولى، جدة.
- العوضى، رفعت (1974). نظرية التوزيع فى الاقتصاد الإسلامى. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- العوضى، رفعت (2006). الإعجاز التشريعي في الزكاة: أوجهه ومعاييره ودلالاته الاجتماعية. بحث منشور في المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الكويت.
- الفيروز أبادى، محمد بن يعقوب (1996). القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت.
- القرضاوى، يوسف (1985). مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام. مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القرضاوى، يوسف (1994). لكى تنجح مؤسسة الزكاة فى التطبيق المعاصر. المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، الطبعة الأولى، جدة.

- القرضاوى، يوسف (2006). فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها فى ضوء القرآن والسنة. الطبعة الخامسة والعشرون، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكفراوى، عوف محمود (2003). النظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة. مؤسسة الثقافة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.
- المؤتمر العالمى السابع للزكاة (2007).
- حسونة، فاطمة (2009). أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- زغلول، محمد محمود (2001). تحصيل وتوزيع الزكاة فى جمهورية مصر العربية. تحرير: منذر قحف، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، ندوة رقم 33، السودان، الطبعة الثانية، جدة.
- عماوى، ختام (2010). دور الزكاة فى التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- غزالى، إيديت وآخرون (1990، مايو 7-10). الزكاة: دراسة حالة ماليزيا. تحرير: بوعلام بن جلال ومحمد العلمى، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، البنك الإسلامى للتنمية، ندوة رقم 22، كوالالمبور، ماليزيا، الطبعة الأولى، جدة.
- قانون بيت الزكاة والصدقات (2014، سبتمبر 10). جريدة اليوم السابع.
- قدى، عبدالمجيد (2003، سبتمبر). الزكاة من منظور اقتصادى. مجلة رسالة المسجد، العدد الثاني، الجزائر.
- كاتب، أحمد عبدالله حسن (2008). دور الزكاة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، السنة 12، العدد 34، جامعة الأزهر، القاهرة.

- مراد، جبارة (2009). إنعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة على دالة الاستهلاك الكلية مع الإشارة لحالة الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف.
- مشهور، نعمت (2005). الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائى والتوزيعى. رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة، منشورة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر.
- يونس، إيهاب (2011). مشاكل الاقتصاد المعاصر. أكاديمية الشروق، القاهرة.
- يونس، إيهاب (2014). مبادئ المالية العامة. أكاديمية الشروق، القاهرة.
- يونس، ممدوح محمد (1422هـ). الزكاة وأثرها الاقتصادى والاجتماعى. مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 50.

2. المراجع الأجنبية

- Ab Rahman, A.; Alias, M. and Omar, S. (2012). Zakat Institution in Malaysia: Problems and Issues. Gjat Journal, 2(1).
- Alias, T. (2013). Business Zakat: Compliance and Practice in Federal Territory. National Business Zakat Symposium, Co-Organised by Univerisiti Tenaga Nasional and Malaysian Institute of Accountants.
- Annual Report (2010). Selangor Zakat Management.
- Bastagli, F.; Coady, D. and Gupta, S. (2012, June 28). Income Inequality and Fiscal Policy. IMF Staff Discussion Note.

- Embong, M.; Taha, R. and Nor, M. (2013). Role of Zakat to Eradicate Poverty in Malaysia. Jurnal Pengurusan, 39 (2013).
- Hatta, Z. and Ali, I. (2013). Poverty Reduction Policies in Malaysia: Trends, Strategies and Challenges. Asian Culture and History Journal, 5(2).
- Hudayati, A.; Tohirin, A. (2010). Management of Zakat: Centralised Vs Decentralised Approach. Seventh International Conference – The Tawhidi Epistemology: Zakat and Waqf Economy, Bangi.
- Korporat, P. (2011). Lembaga Zakat Selangor (MAIS) Collection and Distribution Report: June-January, from http://www.e-zakat.com.
- Kusuma, D. B. and Sukmana, R. (2010). The Power oF Zakah in Poverty Alleviation. Seventh International Conference – The Tawhidi Epistemology: Zakat & Waqf Economy, Bangi.
- Md Razak, M.; Omar, R.; Ismail, M.; Hamza, A. and Hashim, M. (2013). Overview of Zakat Collection in Malaysia: Regional Analysis. American International Journal of Contemporary Research, 3(8).
- Mohsin, M. I., Lahsasna, A. and Ismail, E. (2011). Zakah from Salary and EPF: Issues and Challenges. International Journal of Business and Social Science, 2(1).
- Nadzri, F.; Abdul Rahman, R. and Omar, N. (2012). Zakat and Poverty Alleviation: Roles of Zakat Institutions in Malaysia. International Journal of Arts and Commerce, 1(7).

- Namazi, M. (2010). Bayt al-Mal and the Distribution of Zakat. Message of Thaqalayn, 11(2).
- Noor, A.; Abdul Rasool, M.; Ali, Y. and Abdul Rahman, R. (2015). Efficiency of Islamic Institutions: Empirical Evidence of Zakat Organizations, Performance in Malaysia. Journal of Economics, Business and Management, 3(2).
- Othman, H. (2013, October 8). Zakat and Tax Treatment. National Business Zakat Symposium, Malaysian Association of Tax Treatment.
- Paizin, M. (2014). Practice of Dawah in Zakat (Islamic Alms) in Federal Territory, Malaysia: An Observation. IPEDR, 73(7).
- Saad, N. and Abdullah, N. (2014). Is Zakat Capable of Alleviating Poverty? An Analysis on the Distribution of Zakat Fund in Malaysia. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 10(1).
- Sadek, A. (2002). A survey Of The Institution Of Zakah: Issues, Theories and Administration. Discussion paper No. 11, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah.
- Said, J.; Ghani, E.; Zawawi, S. and Yusof, S. (2012). Composite Performance Measurement for Zakat Organizations. British Journal of Economics, Finance and Management Sciences, 4(1).
- Wahid, H. and Abdul Kader, R. (2010). Localization of Malaysian Zakat Distribution: Perceptions of Amil and

Recipients. Seventh International Conference – The Tawhidi Epistemology: Zakat and Waqf Economy, Bangi.

- Yaacob, A.; Mohamed, S.; Daut, A.; Ismail, N. and Don, M. (2013). Zakat Disbursement via Capital Assistance: A Case Study of Majlis Agama Islam Johor. Journal of Emerging Economies and Islamic Research, 3 (2).
- Yusof, M. and Densumite, S. (2012, December 19-21). Zakat Expenditure and Economic Growth in the Federal Territory of Malaysia. The 5th International Borneo Business Conference, Malaysia.
- Yusof, M. (2013, October 8). Zakat Management in Malaysia: Challenges and Prospects from LZS's Perspective. Lembaga Zakat Selangor Symposium.

3. الصحف والمواقع الإلكترونية

- جريدة اليوم السابع، أعداد مختلفة.
- جريدة صوت الأمة، 2012/8/13.
- http://www.aswatmasriya.com.
- http://data.worldbank.org.